جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص: اقتصاد اعمال**

الموضـــــوع:

النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر - آليات الدعم و المرافقة.
دراسة حالة : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية « NESDA »

مقدمة من طرف الطالب:
- **تكوك محمد**

تحت إشراف الأستاذ:
أ. دقيش مختار

لجنـــــــة المنـــــــاقشة

الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
بوقروة مريم	أستاذة محاضرة - أ-	جامعة مستغانم	رئيس
دقيش مختار	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم	مشرف و مقرر
مندلي صلاح الدين	أستاذ محاضر- أ-	جامعة مستغانم	مناقش

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه تم إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديه إلى كل من كان في سبب وجودي إلى من سهر الليالي لتربيتي

ورعايتي وتعليمي ودعمي للنجاح والدعاء لي ،إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري

الى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه

الى أمي الغالية أطال الله في عمرها

غلى عائلتي الصغيرة: "زوجتي " بناتي (نسرين ، دعاء،سناء، و الكتكوتة سجود)

ابني أحمد عبد الصمد

الى إخوتي و أخواتي و ابنائهم و بناتهم كل باسمه

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد، كما أقدم هذا

الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

شكر و عرفان

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل، والشكر لله الذي أهداني الصبر والصحة والعقل لإتمام هذا العمل المتواضع

وعليه نتقدم بكل الشكر الخالص:

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال المسار الدراسي

ونخص بالشكر و الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف " أ. دقيش مختار " ، والاستاذة " أ. بوقروة مريم" على كل ما قدماه من توجيهات و نصائح

وعمال الوكالة الوطنية للتنمية والمقاولاتية فرع ولاية مستغانم الذين ساعدونا ولم يبخلوا علينا خلال التربص و أخص بالذكر الأخ جلطي محمد و الاخ سيد أحمد.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

وأخيرا و ليس آ خرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة، ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره، سائلين الله تعالى التوفيق.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): تبسي لك محمد

رقم التسجيل الجامعي: 192399729786

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 102090368 والصادرة بتاريخ: 2016/11/27 عن دائرة بوحنيفية

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير/ قسم ع.إ.إقتصادية

شعبة ع.إ.إقتصادية / التخصص إقتصاد الأعمال

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان :

انضمام البنى المقاولاتية في الجزائر- آليات الدعم والمرافقة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANSEJ"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 25/06/2024

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الفهرس

الملخص

مقدمة عامة.....أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام البيئي المقاولاتي.....6

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام البيئي المقاولاتي.....4

المطلب الأول: مفهوم النظام البيئي المقاولاتي 5

المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي و خصائص النظام البيئي المقاولاتي 6

المبحث الثاني: دور النظام البيئي المقاولاتي و العوامل المؤثرة في فعاليته 8

المطلب الاول : دور المقاولاتية والنظام البيئي المقاولاتي والعوامل المؤثرة فيه 8

المطلب الثاني: تدابير دعم بيئة النظام المقاولاتي في الجزائر:.....12

أولا : قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 12

ثانيا: تشكيلة وسير عمل اللجنة.....13

ثالثا: سلطات اللجنة في منح علامتي مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر.....14

خاتمة الفصل الأول.....16

المبحث الأول: استراتيجيات المقاولاتية و هيئات الدعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر 18

المطلب الاول: استراتيجيات المقاولاتية.....18

المطلب الثاني: هيئات الدعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر.....18

1- هيئات الدعم: 19

2- **هيئات المرافقة المقاولاتية: 20**

3- الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية 20

4 - تشخيص هيئات المرافقة في الجزائر 21

المطلب الثاني: تحديات نظام الدعم والمرافقة في الجزائر:.....23

المبحث الثاني :دراسة حالة – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA " 24

المطلب الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.....24

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: 24

المطلب الثاني: المتعاملين مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 27

المطلب الثالث: شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة: 27

المبحث الثاني: الامتيازات والاعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة.....32

المطلب الأول: الاعانات و مدة التسديد 33

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: 33

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الوكالة واسباب تعثر النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر.....39

اولا: التحديات التي تواجه الوكالة: 39

1- **تحديات تنظيمية وإدارية 39**

1-**1 البيروقراطية الإدارية.....39**

1-**2 ضعف التنسيق بين الهيئات المختلفة.....39**

2- تحديات مالية 39
2-1 محدودية التمويل 39
2-2 صعوبات تحصيل الديون 39
3- تحديات تتعلق بالتكوين والمرافقة 39
3-1 قصور برامج التكوين 39
3-2 نقص المتابعة الميدانية 39
ثانيا: أسباب تعثر النظام البيئي المقاولاتي في دعم المقاولة في الجزائر 40
خاتمة: 42

قائمة الاشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	27
02	مراحل انشاء المؤسسة الصغرة	32
03	التمثيل البياني عدد المتكونين بمركز تطوير المقاولاتية(CDE)	35
04	التمثيل البياني لعدد المؤسسات طالبة الدعم بعد التكوين	36
05	التمثيل البياني لعدد الاستثمارات ولائيا	37
06	التمثيل البياني لعدد الاستثمارات المستبعدة ولائيا من 2020 الى 2025	37
07	التمثيل البياني لعدد المؤسسات المتعثرة باختلاف أسباب تعثرها	39

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	التمويل الذاتي	29
02	التمويل الثنائي	29
03	التمويل الثلاثي	30
04	جدول يمثل مدة تسديد القروض	34
05	عدد المتكونين من الجامعيين و التكوين المهني	35
06	عدد المتكونين الطالبين للدعم	35
07	عدد الاستثمارات الموزعة خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2025	36
08	عدد الاستثمارات المستبعدة (الملفات المرفوضة)	37
09	عدد المؤسسات المتعثرة	39

الملخص

تتمحور الدراسة حول إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في استقطاب حاملي المشاريع و تقديم الاستشارة والمرافقة، وكذا توفير جميع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي والتقني اللازمة لاستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة وترقيتها في إطار تعزيز أركان المقاولاتية.

وتهدف الدراسة إلى محاولة تقييم أثار البرامج الاستثمارية والتسهيلات المالية والجبائية المقدمة في سبيل دفع وتيرة التنمية المحلية، والوقوف على أهم المؤشرات المتعلقة بخلق مناصب الشغل وتحليل السياسات المنتهجة لزيادة التكامل بين القطاعات ومدى توعية مختلف شرائح المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوكالة قد ساهمت في تحقيق إنجازات عديدة، غير أنه لا يزال أمامها المزيد من العمل قصد التكيف مع متطلبات التنمية، وتدارك الاختلالات التي تقف وراء حالة اللاتوازن في وضعية التمويل والتشغيل على المستويين المحلي والوطني.
وبغية التأكد من درجة كفاءة هذه الخدمات في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطرقنا إلى مدى مساهمة مرافقة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم.

Summary

The study focuses on highlighting the role of the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship in attracting project holders and providing advice and accompaniment, as well as providing all information of an economic, legislative and technical nature necessary for the creation and promotion of small and medium enterprises within the framework of strengthening the pillars of entrepreneurship.

The study aims to attempt to assess the effects of investment programs and financial and fiscal facilities provided in order to advance the pace of local development, and to stand on the most Important indicators related to job creation and analyze the policies adopted to Increase integration between sectors and the extent of awareness of the various segments of society.

The study concluded that the agency has contributed to many achievements, but it still has more work to do In order to adapt to the requirements of development, and to remedy the imbalances that stand behind the state of imbalance in the funding and operating situation at the local and national levels.

In order to ascertain the degree of efficiency of these services In the field of accompaniment to small and medium enterprises, we discussed the extent of the contribution of the accompaniment of the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship In the establishment of small and medium enterprises In the wilaya of Mostaganem

شهدت الجزائر خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة فرضتها التغيرات المتسارعة في البيئة العالمية، إضافة إلى التحديات الداخلية المرتبطة بضرورة تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات .وفي هذا السياق، برزت المقاولاتية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال دعم روح المبادرة والابتكار، وخلق مناصب الشغل، وتحفيز النمو المحلي.

ولأجل تحقيق هذا التوجه، أولت الدولة الجزائرية اهتمامًا خاصًا بتهيئة بيئة حاضنة للمبادرات المقاولاتية، من خلال بناء ما يعرف بالنظام البيئي المقاولاتي، والذي يتضمن مجموعة من الفاعلين والآليات التي تتفاعل فيما بينها لدعم المشاريع المقاولاتية في جميع مراحلها، بدءًا من الفكرة إلى التجسيد، فالتوسع والاستدامة.

وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لهذا النظام في آليات الدعم والمرافقة، والتي تشمل المؤسسات والوكالات المتخصصة، آليات التمويل، التكوين، الحاضنات، المرافقة التقنية والإدارية، وغيرها من الأطر التي تهدف إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المقاولين .ومن بين أبرز هذه الهيئات، تبرز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) كفاعل محوري في مرافقة أصحاب المشاريع.

انطلاقًا من هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر، مع التركيز على آليات الدعم والمرافقة، من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أولا : الإشكالية:

رغم التوجه الاستراتيجي للدولة الجزائرية نحو ترقية المقاولاتية ودعم روح المبادرة، إلا أن البيئة المقاولاتية لا تزال تواجه العديد من التحديات، سواء على مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين، أو على صعيد فعالية آليات الدعم والمرافقة .ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية للبحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى تسهم آليات الدعم والتكوين و المرافقة في نجاح المشاريع و تنميتها؟

و للإجابة عن إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المقاولاتية ؟ وما الصعوبات التي تواجهها ؟
- ما هو النظام البيئي المقاولاتي وكيف يدعم و يرافق المقاولات ؟

ثانيا: فرضيات البحث

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

1- توجد آليات متعددة لدعم ومرافقة المقاولين في الجزائر، لكنها تعاني من ضعف التنسيق وغياب الفعالية في بعض الجوانب.
2- تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورًا مهمًا في دعم المشاريع المقاولاتية، لكنها تواجه تحديات تنظيمية وميدانية تحد من أدائها.
3- تحسين فعالية النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر يتطلب مقاربة تكاملية تشمل تطوير الإطار التنظيمي، وتعزيز التكوين، وتحسين جودة المرافقة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم الآليات المعاصرة في دعم وتطوير و مرافقة المقاولاتية، وفق نظام بيئي مقاولاتي متكامل حيث قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل ومؤسسات لدعم المبادرات المقاولاتية، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وصندوق ضمان القروض، وغيرها .وتهدف هذه المؤسسات إلى توفير التمويل والمرافقة والتكوين الضروريين لإنشاء المؤسسات المصغرة والناشئة، وذلك باعتبارها من بين الآليات التي وجدت من أجل مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة خاصة في مرحلة التأسيس، وذلك عن طريق مرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم من خلال إجراءات الدعم والمتابعة التي تقدمها لباعثي هذه المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم ونقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع...

أهداف البحث:

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- إبراز أهمية النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر ودوره في مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة و المشاريع المبتكرة.
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال السياسات البرامج المتبعة من اجل دعم المؤسسات الناشئة عن طريق آلية الدعم و المرافقة و التكوين.
- إظهار واقع المقاولاتية في الجزائر وطبيعة الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم و المرافقة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع لاختيار موضوع هذه الدراسة، ما يلي:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع، ناهيك عن أنه يمثل أحد المحاور المهمة ضمن تخصصنا العلمي.
- الأهمية التي يتمتع بها البحث في مجال دور المقاولاتية ضمن الاقتصاديات في الآونة الأخيرة وذلك على المستوى العالمي والمحلي.
- محاولة تسليط الضوء على هيئات الدعم والمتابعة، التي تهتم بمساعدة المؤسسات الناشئة والعمل على نقل والاستفادة من التجارب الناجحة وإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضية المعتمدة، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على تقرير مختلف الأدبيات الاقتصادية حول المقاولاتية و النظام البيئي المقاولاتي، واعتماد المنهج التحليلي ضمن دراسة العلاقة الفنية والإجرائية بين دعم المؤسسات المقاولاتية ودور هيئات الدعم و المرافقة في ذلك.

الدراسات السابقة:

- **ميسون محمد القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل ،فلسطين ،2010.**

قامت الباحثة بدراسة الإشكالية المتمحورة حول التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من الخدمات التي

تحتاج إليها، وتوصلت إلى أن هذه الخدمات متدنية، ولا تعمل على دعم المشاريع بشكل كبير، وهذا عائد إلى نقص الخبرة في هذا المجال وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما يمكن أن يسبب لها الفشل في بداية نشأتها.

- **عبد الحميد لمين، وسامية حساين: تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، جامعة ا محمد بوقرة- بومرداس (الجزائر)، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ،المجلد 05 العدد 2020/02 تاريخ النشر: 2020/12/29**

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المرسوم التنفيذي 254/20 ومحاولة قراءة أحكامه في التدابير المخصصة لصالح المؤسسات الناشئة والابتكارية لدعم وترقية هذا النوع من المؤسسات والتشجيع على الابتكار، أين تم إحاطتها بأحكام خاصة على غرار استحداث جهاز يتكفل يمنح علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر لكل مؤسسة أو مشروع، وفق شروط محددة. إضافة إلى استحداث علامة حاضنة أعمال تمنح لكل هيكل قانوني يرغب بالتخصص في مرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع و الدراسات في المجال نظرا لحداثة الموضوع خاصة في الجزائر.
- قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال، و هيئات الدعم الاخرى وتضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.
- اختلاف الإحصائيات ضمن ما هو متاح من مصادر، خاصة المتعلقة منها بالجزائر وهذا راجع إلى حداثة التجربة المحلية في هذا الإطار.

تقسيم البحث:

معالجة الإشكالية تستدعي اعتماد فصلين، حيث سيتم في الفصل الأول التطرق للإطار النظري للمقاولاتية كقاطرة للتنمية، وسيتضمن: نظرة عامة حول المقاولاتية و النظام البيئي المقاولاتي و خصائصه، دوره ومكوناته في الاقتصاديات المعاصرة، و العوامل المؤثرة فيه.

و في الفصل الثاني تطرقنا الى قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 254/20 المتضمن كيفية منح علامة المؤسسة الناشئة و المشروع المبتكر و حاضنة الأعمال كتدابير اتخذتها الجزائر في إطار إنشاء و دعم المؤسسات الناشئة، كمبحث أول و هيئات الدعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر في مبحث ثان

أما فيما يخص المبحث الثاني فسيخصص للإسقاط التطبيق للدراسة واعتماد الجزائر كنموذج، حيث سنتطرق فيه لتشخيص استراتيجية الجزائر لدعم و تنمية المقاولاتية و الصعوبات و التحديات التي يواجهها النظام البيئي المقاولاتي بالجزائر، من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية « NASDA »

الفصل الاول

الإطار النظري للنظام البيئي المقاولاتي

تمهيد:

يشكل النظام البيئي المقاولاتي أحد المفاهيم الحديثة التي استقطبت اهتمام الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصةً في ظل التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة وتعزيز ريادة الأعمال باعتبارها رافعةً للنمو، الابتكار، وخلق فرص العمل .إن فهم هذا المفهوم ضروري لتشخيص البيئة الحاضنة للمقاولين، وتحليل العوامل المحفزة أو المقيدة لنشاطهم، بما يسمح باقتراح سياسات فعالة لدعم المبادرات المقاولاتية، خصوصا في البلدان الساعية لتنويع اقتصادها، مثل الجزائر

وقد بينت العديد من الدراسات اعتماد تحقيق معدلات النمو الاقتصادي على اقتصاد مكون من مؤسسات بأشكال مختلفة، فالحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة متتابعة من الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم باعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعطي صورة عامة حول النظام البيئي المقاولاتي ، خصائصه و مكوناته، و العوامل المؤثرة في فعاليته والتي سنستعرضها من خلال هذه المباحث :

- المبحث الأول: مفاهيم عامة النظام البيئي المقاولاتي ومقوماته
- المبحث الثاني: خصائص النظام البيئي المقاولاتي، دوره و العوامل المؤثرة في فعاليته

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام البيئي المقاولاتي

المطلب الأول: مفهوم النظام البيئي المقاولاتي

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة. ويعتبر SayJ.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة.[1]

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من اجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.[2]

1 -تعريف النظام البيئي المقاولاتي:

يقصد بالنظام البيئي المقاولاتي ذلك الفضاء الذي يجمع بين مختلف الفاعلين والمؤسسات والسياسات التي تتفاعل فيما بينها بهدف دعم ريادة الأعمال .ويشمل هذا النظام الجامعات، مؤسسات التمويل، الحاضنات، الإدارات العمومية، وكذا السوق .ويتميز هذا النظام بكونه ديناميكيًا ومعقدًا، يعتمد على مدى تناغم هذه العناصر لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات و المقاولاتية من خلال نقاط التوافق والاختلاف التالية:

2- نقاط الاتفاق:

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.

- لكلاهما له نسبة مخاطرة.

- منشئوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .

- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ظل عدم تطويرها.

3- نقاط الاختلاف :

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .

- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق

[1] Brahim allali, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE
[2] Brahim allali, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE

- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.[3]

- تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي و خصائص النظام البيئي المقاولاتي

أولا: مقومات الفكر المقاولاتي

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1- مقومات شخصية:

***الحاجة إلى الإنجاز:** تتجلى في السعي المستمر لتحقيق نتائج متميزة، وتحمل المسؤولية، والعمل على الابتكار والتطوير، وهو ما يجعل المقاول يقيّم إنجازاته استنادًا إلى معايير عالية وغير تقليدية.

***الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.[4]

****الرؤيا المستقبلية:*** تعني قدرة المقاول على استشراف آفاق مستقبلية واعدة، والعمل نحو تحقيق مكانة تنافسية وربحية متزايدة بمرور الزمن.

****التضحية والمثابرة:*** يعتقد المقاولون أن النجاح لا يتحقق إلا من خلال الإصرار والصبر، وتجاوز الرغبات الآنية لصالح الأهداف بعيدة المدى، حيث تُعد الجدية والاجتهاد من أهم ضمانات استمرارية المشروع ونجاحه.

****الرغبة في الاستقلالية:*** يسعى المقاول لأن يكون مستقلًا في قراراته وفي تنفيذ مشروعه، دون اللجوء إلى الشراكة إلا عند الضرورة، خاصة إذا توفرت له الموارد المالية الكافية .وغالبًا ما يفضل المقاول عدم العمل تحت إدارة الغير، لتجنب القيود التي قد تحد من تجسيده لأفكاره وطموحاته .كما "يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه Schumpeter بالمملكة الصغيرة".

إلى جانب ما سبق، هناك مجموعة من المهارات التي ينبغي أن يتحلى بها المقاول الناجح، نذكر منها[5]:

[3] Michel Coster, Entrepreneur et entrepreneuriat, Actes de la Journée du 06 Juin 2002. Organisées par E M Lyon, Eclly Cadres et Entrepreneuriat, Mythes et Réalités, Les Cahier de Cadres 2003.3

[4] محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،8-9 أفريل 2002، ص85.

[5]- عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2014، المملكة العربية

***المهارات التقنية**: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

***المهارات التفاعلية:** وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع ...إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

***المهارات الإنسانية:** وتتمثل في بناء علاقات إيجابية مع فريق العمل، تقوم على الاحترام المتبادل والثقة، مع مراعاة الجوانب الإنسانية والاجتماعية للعاملين، وتحفيزهم على الأداء الجيد في إطار من التفاهم والتعاون.

2- المقومات البيئية:

***المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- الأسرة:

تساهم في تعزيز روح المبادرة لدى الأبناء من خلال تشجيعهم على تحمل المسؤولية والمشاركة في أنشطة بسيطة منذ الصغر، خصوصًا في حال وجود مشاريع عائلية قائمة.

- الدين : يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت

- العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال،[6]

***الجهات الداعمة:** تلعب المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى هيئات الدعم المختلفة، دورًا فاعلًا في تعزيز ثقافة المقاولاتية داخل المجتمع، من خلال توفير الموارد والمرافقة الضرورية للمشاريع الجديدة.

***الجامعة والتعليم:** يعتبر النظام التعليمي، وبالأخص الجامعي، من بين الركائز الأساسية في بناء الفكر المقاولاتي، عبر تضمين مهارات مثل الاستقلالية، الثقة بالنفس، والمثابرة في المناهج التعليمية . كما تسهم الجامعة في نشر المعرفة المرتبطة بالمقاولاتية من خلال تدريس مفاهيم علمية تساعد الطلبة على فهم أسس هذا المجال وتطبيقه.

ثانيا: خصائص النظام البيئي المقاولاتي

قد أبرزت العديد من الدراسات أن "النظام البيئي المقاولاتي هو كيان معقد، يتكون من مجموعة من الفاعلين والموارد والمؤسسات والسياسات التي تتفاعل ضمن بيئة محلية محددة لتسريع نمو الشركات الناشئة الجديدة وإنجاحها "[7] ومن أبرز خصائص هذا النظام ما يلي:

[6] نبيل محمد شلبي، السمات الشخصية للمستثمر الصغير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة،المملكة العربية السعودية،2004

1- التكامل والتفاعل بين الفاعلين:

من أبرز خصائص النظام البيئي المقاولاتي أنه يشمل مجموعة من الفاعلين المتكاملين الذين يضطلعون بأدوار متكاملة، كالمقاولين، الجامعات، مراكز البحث، المؤسسات الحكومية، حاضنات الأعمال، المستثمرين، والمجتمع المدني .حيث يعمل هؤلاء ضمن شبكة مترابطة تعزز من فرص تبادل المعرفة، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات.

2- المرونة والقدرة على التكيف:

يتميز النظام البيئي المقاولاتي بالقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية .فبفضل ديناميكيته، يستطيع هذا النظام مواكبة التطورات العالمية وتكييف استراتيجياته ومكوناته مع متطلبات كل مرحلة، مما يمنح المشاريع الناشئة فرصًا أكبر للبقاء والنمو.

3- الدعم المؤسساتي والمرافقة:

توفر بيئة المقاولاتية دعماً متعدد الأبعاد يشمل التكوين، التوجيه، التسهيلات الإدارية، والتمويل، عبر آليات مختلفة مثل الحاضنات والمسرّعات وهيئات الدعم العمومي والخاص .ويُعد هذا الدعم عنصراً حاسماً في مسار بناء المشاريع المقاولاتية، خاصة في مراحل الانطلاق.

4- التركيز على الابتكار:

يعنى النظام المقاولاتي بتشجيع الإبداع وتبني الحلول الجديدة، سواء من حيث المنتج أو طريقة الإنتاج أو نماذج الأعمال .فالابتكار يُعد من الركائز الأساسية التي تعزز من تنافسية المشاريع وتساعدها على تلبية الحاجات المتغيرة للسوق.

5- الترابط المحلي والانفتاح العالمي:

يتسم النظام البيئي المقاولاتي بالجمع بين الجذور المحلية، من خلال التفاعل مع خصوصيات البيئة الثقافية والاقتصادية، والانفتاح على التجارب والممارسات الدولية، مما يساهم في تعزيز قابلية التوسع وتحقيق النمو على المستوى العالمي.

6- التركيز على العنصر البشري والمعرفة:

يقوم هذا النظام على الاستثمار في القدرات البشرية وتنمية رأس المال المعرفي، من خلال التكوين المستمر، نقل المعرفة، وبناء المهارات الأساسية التي تمكّن الأفراد من إطلاق مشاريعهم بثقة وكفاءة.

المبحث الثاني: دور النظام البيئي المقاولاتي و العوامل المؤثرة في فعاليته

المطلب الاول : دور المقاولاتية والنظام البيئي المقاولاتي والعوامل المؤثرة فيه

1- دور المقاولاتية:

عرفت المقاولة في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً باعتبارها أداة فعالة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث بينت دراسات متعددة أنها تؤثر بشكل

[7] Isenberg, Daniel. (2011). The Entrepreneurship Ecosystem Strategy as a New Paradigm for Economic Policy: Principles for Cultivating Entrepreneurship. Babson Entrepreneurship Ecosystem Project, Babson College, p. 4

مباشر وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم في خلق مناصب شغل جديدة ومستقرة، كما تلعب دورًا في تنمية الابتكار وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي داخل الدولة.

اولا: الدور الاقتصادي للمقاولاتية :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ تمثل حوالي 90% من المؤسسات عبر العالم، وتستوعب ما بين 50% إلى 60% من اليد العاملة على المستوى العالمي. وتُظهر التجارب الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية أن دعم روح المقاولة يعد مدخلاً رئيسيًا لتحريك عجلة النمو وتحقيق التنافسية الاقتصادية.

1- على المستوى المحلي:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:** تساهم المقاولاتية في رفع الإنتاجية من خلال إدخال أساليب عمل حديثة، وتبني التكنولوجيا، وهو ما يؤدي إلى تقليل التكاليف ورفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات .كما تتيح للمؤسسات إمكانية التوسع في الإنتاج وزيادة الفائض الاقتصادي[8].
- **تنويع الهيكل الصناعي:** تسهم المقاولات الصغيرة في خلق أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات متنوعة، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الرقمي، والخدمات المبتكرة، مما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويعزز مرونة الاقتصاد.
- **تدعيم التنمية الإقليمية:** تمثل المقاولات المحلية فرصة لتحقيق توازن تنموي بين مختلف مناطق الوطن، من خلال خلق أنشطة إنتاجية خارج المناطق الحضرية الكبرى وتوفير مناصب شغل في الأقاليم النائية، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي[9].

2- على المستوى العام:[10]

- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:** تسهم المقاولة في التخفيف من مشكلات الاقتصاد الكلي، على غرار البطالة، العجز في الميزان التجاري، والركود، عبر آليات مرنة تتكيف مع التغيرات السوقية.
- **تنمية الصادرات:** بفضل قدرتها على تقديم منتجات وخدمات متخصصة ومبتكرة، تتمكن بعض المقاولات من ولوج الأسواق الخارجية، مما يُعزز صادرات الدولة ويرفع من تنافسيتها الدولية.
- **جذب المدخرات:** توفر المقاولات فرصة لاستثمار المدخرات المحلية بدل توجيهها نحو الأنشطة غير المنتجة أو تحويلها إلى الخارج، وهو ما يُساهم في تعبئة الموارد المالية وتنشيط الدورة الاقتصادية.

ثانيا: الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

1- من الناحية المعيشية:[11]

- **التقدم التكنولوجي:** تعد المقاولات الصغيرة محفزًا مهمًا لإدماج التكنولوجيا الحديثة في الحياة اليومية من خلال تطوير تطبيقات ذكية، منتجات رقمية، وحلول مبتكرة تخدم التعليم، الصحة، والخدمات العمومية.

[8]- بوعزيز أحمد،" المقاولاتية كمحرك للنمو الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد8 ،(2020)

[9]- "عبد القادر بن عتو،" دور المقاولاتية في تقليص الفوارق الجهوية"، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد4 ،(2019)

[10]- خالد شلغوم،" التمويل المقاولاتي كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي"، مجلة التنمية والاستثمار، العدد7 ،(2022)

[11]- "مونية بوزيد،" المقاولة والاندماج الاجتماعي :دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد10 ،(2020)

- **زيادة التشغيل:** تعتبر من أبرز وسائل امتصاص البطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، لما توفره من فرص عمل مرنة ومتعددة الاختصاصات، وهو ما يحد من الإقصاء الاجتماعي ويعزز الاستقرار المجتمعي.

2- من الناحية المادية:[12]

- **عدالة توزيع الدخول:** عندما تتوسع شبكة المقاولات المحلية، تتوزع فرص العمل والدخل على نطاق أوسع، ما يسهم في تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي داخل المجتمع.
- **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:** توفر المقاولات الصغيرة إمكانية إدماج الفئات المهمشة اقتصاديًا، مثل النساء وربات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال دعم المشاريع المنزلية والأنشطة الحرة، مما يساعد على الحد من الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي.

2- دور النظام البيئي المقاولاتي

يشكل النظام البيئي المقاولاتي بنية متكاملة تسهم في نشأة المشاريع وتطورها من خلال التفاعل بين مجموعة من العناصر الفاعلة كالرياديين، المؤسسات، الهيئات الداعمة، الأطر القانونية، والمحيط الاجتماعي والاقتصادي. هذا التفاعل يشكل إطارا عاما يمكن من خلاله تعزيز روح المبادرة، خلق القيمة، والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي..

أولا: دعم إنشاء المؤسسات الناشئة:

يُوفر النظام البيئي المقاولاتي بيئة حاضنة لإنشاء المؤسسات الناشئة من خلال:

- تسهيل الوصول إلى المعلومات والموارد.
- تقديم الدعم المالي عبر القروض، المنح، ورأس المال الاستثماري.
- توفير مساحات عمل مشتركة وحاضنات أعمال.

وتعتبر هذه العناصر ضرورية لتقليل نسبة فشل المشاريع الجديدة وزيادة فرص نموها واستمرارها[13]

ثانيا: **تحفيز روح المبادرة والابتكار**

يلعب النظام دورًا محوريًا في تنمية ثقافة ريادة الأعمال، من خلال:[14]

- تنظيم فعاليات وورشات عمل.
- إشراك الجامعات ومراكز البحث في دعم الأفكار المبتكرة.
- بث روح التحدي والقدرة على خلق حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا: خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد: من أبرز أدوار النظام المقاولاتي مساهمته في:[15]

- خلق مناصب شغل جديدة، خاصة للشباب والنساء.

[12]- "سمير قايدي،" المقاولاتية وتمكين الفئات الهشة"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد11 ،(2021)

[13]- "علي بن نواري،" دور النظام البيئي المقاولاتي في دعم المؤسسات الناشئة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد10 ، (2020)

[14]- " عبد القادر خليف،" الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15 ،(2021)

[15]- "مراد زروقي،" المقاولاتية كآلية لتنمية الاقتصاد الوطني"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد7 ،(2019)

- تقليل الضغط على القطاع العمومي.
- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات جديدة كالتكنولوجيا، الفلاحة الذكية، والخدمات الرقمية.

رابعا: تعزيز التعاون بين الفاعلين: يعتمد نجاح النظام المقاولاتي على مدى التنسيق بين مكوناته:[16]

شراكات بين القطاعين العام والخاص.

تكامل بين الجامعات، مراكز البحث، والمؤسسات الاقتصادية.

دعم الهيئات العمومية كـ ANDI، ANSEJ، وNESDA للمبادرات الفردية.

خامسا: التكيف مع التحولات الرقمية والاقتصادية: يساعد النظام المقاولاتي الفعال على تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات العالمية من خلال:[17]

تشجيع التحول الرقمي في المؤسسات.

دعم الابتكار التكنولوجي.

تعزيز المرونة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

3- العوامل المؤثرة في فعالية النظام البيئي المقاولاتي

تعد فعالية النظام البيئي المقاولاتي أحد المحددات الجوهرية لنجاح المشاريع الريادية واستمراريتها . فهذا النظام لا يمكن أن يؤدي دوره كاملاً إلا إذا توفرت فيه جملة من الشروط والمقومات التي تضمن تفاعله الإيجابي مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحيطة به .ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي تؤثر على فعاليته في النقاط التالية:

1- البيئة المؤسسية الداعمة:

وهي الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النشاط المقاولاتي، بما في ذلك القوانين، الإجراءات الإدارية، والشفافية، إذ تساهم هذه البيئة في تحفيز المبادرة أو كبحها بحسب مستوى مرونتها وتحفيزها للاستثمار

2- توفر البنية التحتية الملائمة:

وتشمل شبكات الاتصال، المواصلات، مناطق النشاط، الخدمات التقنية، وكل ما من شأنه تسهيل انطلاق المشروع ونموه ضمن محيط مهيأ.

3- مستوى التكوين والتعليم:

فجودة النظام التعليمي، وبالأخص برامج التعليم العالي والتكوين المهني، تلعب دورًا مهمًا في إعداد رواد أعمال يمتلكون المهارات الضرورية لإطلاق مشاريع ناجحة.

[16]- " فاطمة بوطرفة،" آليات تفعيل النظام المقاولاتي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد12 ،(2022)

[17]- "راضية بلعربي،" ريادة الأعمال في ظل التحول الرقمي"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد9 ،(2021)

4- التمويل وآليات الدعم:

إمكانية الوصول إلى التمويل تُعد من أهم التحديات التي تواجه المقاولين، لذا فإن وجود مؤسسات تمويل مناسبة وآليات دعم فعالة مثل القروض الميسرة، الحاضنات، والمرافقة التقنية، يعزز من فعالية النظام البيئي.

5- الثقافة الريادية في المجتمع:

الوعي المجتمعي بأهمية العمل المقاولاتي والنظرة الإيجابية تجاه المخاطرة والابتكار، كلها عوامل تهيئ المناخ النفسي والاجتماعي الداعم لريادة الأعمال.

6- التنسيق بين الفاعلين:

ويقصد به التعاون والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بالمقاولاتية، من مؤسسات حكومية، جامعات، مستثمرين، ومجتمع مدني، لتحقيق انسجام في السياسات والبرامج الموجهة للمقاولين.

وقد أكدت دراسة جزائرية أن نجاح النظام البيئي المقاولاتي يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توفر هذه العوامل مجتمعة ضمن بيئة محفزة ومتكاملة[18]

المطلب الثاني: تدابير دعم بيئة النظام المقاولاتي في الجزائر:

أولا : قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20

في إطار دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية وذات الأفكار الإبداعية، ظهرت المؤسسات الناشئة كقطاع يستدعي الاهتمام والمرافقة ، الشيء الذي جعل السلطات العمومية تقوم بتهيئة البيئة والأرضية المناسبة لهاته المؤسسات بصفتها البذور الأولى لنشأة قطاع قوي من هذا النوع من المؤسسات التي أضحت العصب الرئيسي في اقتصاد الدول من خلال قدرتها على توفير فرص العمل وتحفيز التشغيل وتوظيف اليد العاملة الفنية وغير الفنية بصفتها مؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير للانطلاق في النشاط أو تعقيدات عند التأسيس أو الإدارة والتسيير، أين أضحت مقصدا لحاملي الأفكار والمشاريع الإبتكارية من أجل تجسيد مشاريعهم في إطار هذا البنيان القانوني، والاستفادة من البرامج والسياسات الحكومية التي منحت لكل أشكال الدعم والمساعدة من أجل ترقيتها وتطويرها ومنحها المكانة التي تليق بها ومن ثمة تحقيق الأهداف المرجوة منها. نظير إسهامها في التنمية في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

في هذا الإطار سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنمط اقتصادي لتحقيق التنمية في ظل تعزيز دور القطاع الخاص في الحقل الاقتصادي مثل تبنيها للإصلاحات الاقتصادية أين أشارت أحكام القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10, المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته وهو ما تضمنه نص المادة 12: (...وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة) عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ عن طريق

[18]- بلقاسم زواوي، رفيقة بودية (2020) .النظام البيئي المقاولاتي كمدخل لتعزيز ريادة الأعمال في الجزائر .مجلة رؤى اقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 16، ص214 .

صناديق الضمان وصناديق الإطلاق التي أنشأت خصيصا لتمويل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى وكذلك قانون المالية لسنة 2020, بموجب المادة:1 التي استحدثت لها حساب تخصيص خاص بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up[19] من أجل المساهمة في ترقية وتطوير بيئة المؤسسات الناشئة بغية استقطاب الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج والتحري عن المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد

وفي ظل مواصلة السلطات العمومة تجسيد سياستها نحو ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار تم استحداث وزارة خاصة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة وتمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وتعيين وزير منتدب مكلف بالمؤسسات الناشئة» مما يدل على الأهمية التي توليها السلطات وهو الشيء الذي عززته أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020, بموجب المادة (68) التي عدلت المادة 131 أين تم توسيع بحالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up

وقد تكللت سياسة الدولة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 و المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها[20] الذي تضمنت أحكامه تدابير دعم لهاته المؤسسات.

ثانيا: تشكيلة وسير عمل اللجنة

كل اللجان التي يتم استحداثها لترقية بيئة الأعمال والاستثمار بصفة عامة أو لترقية نشاط معين أو مؤسسات محددة تتكون في الغالب من تشكيلة جماعية تمارس مهامها عن طريق المداولات في اجتماعات دورية وهو الشيء الذي نجده في هذه اللجنة الوطنية حيث تتشكل هاته اللجنة من ممثلي مختلف الوزارات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية والتكنولوجيا والابتكار» وتتشكل من تسعة أعضاء دائمين[21]

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.
- ممثل عن وزير المالية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة.
-ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدية.
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

-إضافة إلى عضو آخر غير دائم تختاره اللجنة ليساعدها في مهامها بمكن أن يكون فرداء أو هيئة لها من المكتسبات والمهارات في مجال المساعدة التي تطلبه منه اللجنة."

يتم تعيين أعضاء هاته اللجنة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة» بناء على اقتراح من السلطات التابعين ليها لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد أما بخصوص رئاسة اللجنة فتعود للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله وفق ما نصت عليه المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 2254/20 كما اشترطت أحكام المادةO4 ضرورة تمتع كل عضو في اللجنة بتجربة مهنية ومكتسبات في مجال الابتكار والتكنولوجيات بما يسمح له ممارسة مهامه بكفاءة داخل اللجنة.

---

[19]- قانون 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتعلق بقانون المالية 2020ج،ر عدد 01 صادر في 2020/01/05.

[20]- المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 . ج.ر عدد 55، الصادرة في 2020/09/21

[21]- نفس المرسوم المادة 06

سير عمل اللجنة:

تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في الشهر في دورات عادية كأصل عام كما يمكن لما أن تجتمع في دورات غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها فيما لم تمنح أحكام المرسوم التنفيذي لباقي الأعضاء بصفة منفردة أو جماعية أي حق في طلب دورة غير عادية.

ثالثا: سلطات اللجنة في منح علامتي مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر

تختص اللجنة الوطنية في منح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسات المستحدثة في عالم الأعمال، وعلامة مشروع مبتكر أو علامة حاضنة أعمال لحاملي الأفكار الإبتكارية قبل إنشاء مؤسساتهم وهي المهام التي لها علاقة مباشرة في ترقية النظام البيئي للمؤسسات الناشئة والنشاط الابتكاري.

كما تتكفل اللجنة بالنظر في الطعون المقدمة إليها من قبل أصحاب المؤسسات حديثة النشأة وحاملي المشاريع المبتكرة الذين رفضت طلباتهم في منح علامة مؤسسة ناشئة أو علامة مشروع مبتكر.

لذلك فالمهام المنوطة بهاته اللجنة بخصوص المساهمة في دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة

- **منح علامة مؤسسة ناشئة:** إن المؤسسات الناشئة مفهوم كثر الكلام عنه في الآونة الأخيرة في ظل الانتشار السريع للرقمنة والاستعمالات المتعددة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ أما مصطلح "علامة مؤسسة ناشئة" فقد تضمنته أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 و تمنح هاته اللجنة علامة مؤسسة ناشئة وفق الشروط التالية:

1- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي فصلت فيها أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.

2- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات دون أن يبين لنا نص المادة بداية احتساب هاته المدة وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على علامة مؤسسة ناشئة، لأنها نصت على منحها هذه العلامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أي أن علامة مؤسسة ناشئة لمدة أربع سنوات متتالية فقط وهي مدة 08 سنوات كعمر علامة مؤسسة ناشئة في كل الأحوال. بينما التشريع التونسي اشترط عدم تجاوز عمر المؤسسة، مدة 08 سنوات لمنحها علامة مؤسسة ناشئة من بداية تكوينها[22]

3- أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على إنتاج السلع و/أو تقديم الخدمات؛ مهما كانت طبيعتها أو نوعها وهو التعريف الذي تضمنته أحكام القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط» وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة؛ ما يساهم في استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة لكنه لم يبين معيار تصنيف الفكرة الإبتكارية في ظل التجاذبات التي تكتنف مفهوم الابتكار كما سوف نرى لاحقًا.

4- عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة للحد الذي تفرضه اللجنة المختصة؛ دون أن يتم تحديده في أحكام المرسوم التنفيذي، وفي كل الحالات لن يتجاوز الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 04 مليار دج؛

5- أن تكون نسبة 50 % على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوكا من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة

6- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسات الناشئة في كل بلدان العالم.

22- القانون رقم 20 سنة 2018المؤرخ في 2018/04/17 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية ،العدد 32 الصادر في 2018/04/20

7- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل وهو الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة مما يدل على تأثر أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شروط وإجراءات منح علامة مؤسسة ناشئة : تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 عدة شروط تتمثل في:

- تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي» مما يدل على إلزامية تقييد نشاط المؤسسات الناشئة في السجل التجاري لمواجهة تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وهذا لا يعني أن نشاطات هاته المؤسسات هي أعمال تجارية في كل الحالات؛ لأن القيد في السجل التجاري لا يمنح الصفة التجارية على النشاط في كل الأحوال كونه قرينة بسيطة لاكتساب صفة التاجر يمكن دحضها بأدلة أخرى.
- -تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة ما يفرض ضرورة إنشاء المؤسسة الناشئة في شكل شركة تمارس في إطارها المؤسسة النشاط ما يعني استبعاد وجود مؤسسة ناشئة مسجلة باسم شخص طبيعي وهذا يعتبر قيد يعيق وتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة وتكثيف نسيجها في الحقل الاقتصادي، في ظل نفور أصحاب المشاريع والأفكار المبتكرة من الإجراءات والتعقيدات التي تساير إنشاء الشركات وكان من الأجدر إلصاق شرط تقديم العقد التأسيسي للشركة متى كانت المؤسسة شخص اعتباري، أما في حالة الشخص الطبيعي فيكتفي بتقديم ما يثبت القيد في السجل التجاري فقط.
- -تقديم شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للعمال الأجراء ما يقع على أصحاب هاته المؤسسات التصريح بكل العمال الذين تستخدمهم مصالح التأمينات الاجتماعية ما يجعل من هذا الشرط آلية تدفع بأصحاب المؤسسات بتشغيل العمال في الأطر القانونية ومحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي لا تزال آثاره السلبية تنخر الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- -تقديم نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية وتشمل الحسابات المالية للمؤسسة حسب الوضعية التي يكون فيها طلب التسجيل وهذا إجراء مخفف نوعا ما كونه في السابق كان يطلب في مثل هذا الشرط تقديم الكشوف لثلاث سنوات الأخيرة.
- -تقديم المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة وهي الشهادات والمكتسبات التي يملكها المستخدمين وتكون في مجال نشاط المؤسسة طالبة العلامة.
- تقدهم كل وثيقة ملكية فكرية أو أي جائزة أو مكافأة تحصلت عليها المؤسسة كونه في السابق كانت تمنح جائزة سنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية نظير جهودها في مجال الابتكار وتطوير الإنتاج والخدمات أو الطرق الإنتاجية ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي في مجال حقوق الملكية الفكرية التي تملكها المؤسسات والتي يمنحها لها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية [23] في مجال فئة الابتكارات والاختراعات وفئة البيانات المميزة أو الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهي مختلف مجالات حقوق الملكية الفكرية [24] وهو شرط اختياري، متى وجدت أي وثيقة في هذا المجال تدعيما للملف تشجيعا للابتكار والاختراع.

23- المرسوم التنفيذي رقم 68/98 المؤرخ في 1998/02/21 يحدد القانون الاساسي للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ج،ر .العدد11. الصادرة في 1998/03/01

24- نسرين شريفي، مولود ديدان، سلسلة مباحث في القانون: حقوق الملكية الفكرية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 06-07

خاتمة الفصل الأول

كما رأينا، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعوامل اقتصادية فعالة في نظام بيئة الأعمال المعاصرة ولا يخفى دورها اللامحدود والمتزايد في تعزيز التنمية والنمو وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام المتزايد بها وما يترتب على ذلك من اقتصاد وطني من خلال دورها في خلق مساهمة متطورة فعالة وفعالة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الجوانب الاجتماعية مع الميزات الجديدة التي أصبحت الفرق في بيئة الأعمال اليوم مع ثروة تكنولوجيا المعلومات وانفتاح السوق وتقارب المسافة من الدعم الرئيسي

أظهر تحليل النظام البيئي المقاولاتي أن نجاح المبادرة المقاولاتية لا يرتبط فقط بإرادة الفرد، بل بمنظومة متكاملة من العوامل الداعمة .وفي الجزائر، ورغم الجهود المبذولة، إلا أن هناك حاجة ملحة لتقوية الروابط بين مختلف مكونات المنظومة، وتحديث الآليات المعتمدة وفق المعايير الدولية . يمثل هذا التشخيص قاعدة لفهم أعمق لمداخل تطوير السياسات العمومية في هذا المجال، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصول الموالية.

الفصل الثاني

آليات الدعم والمرافقة في النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تحولات كبيرة في رؤيتها للتنمية الاقتصادية، من خلال التركيز على المقاولاتية كخيار استراتيجي للحد من البطالة وتنويع الاقتصاد .ولهذا الغرض، وفي سبيل تحفيز روح المبادرة وخلق ديناميكية اقتصادية بديلة عن النمط الريعي، اعتمدت الجزائر مجموعة من الآليات الداعمة للمقاولين، سواء عبر الدعم المالي، أو التكوين والمرافقة .ويأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على أهم هذه الآليات، مع تحليل دور كل من الدولة، والمؤسسات التكوينية، والفاعلين الاقتصاديين، في خلق بيئة مشجعة على ولوج عالم المقاولاتية، واستكشاف مدى تكامل هذه الجهود مع احتياجات الشباب وحاملي المشاريع.

المبحث الأول: استراتيجيات المقاولاتية و هيئات الدعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر

المطلب الاول: استراتيجيات المقاولاتية

تبنى استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر على ثالثة عناصر أساسية تتمثل في هياكل الدعم، ومؤسسات التكوين المهني والجامعات، إلا أن نجاعة فعالية هذه الدعائم الثلاث هي التي تحدد مدى نجاح الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة.

1- مؤسسات التعليم العالي:

تعتبر الجامعة مؤسسة تدريب الطلبة على الكفاءات العلمية في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية، وبالتالي فهي تهيئ أجيال المستقبل للمهن المقاولاتية. خاصة أن المهن الحديثة تتطلب كفاءات علمية وتقنية ماهرة، تساهم الجامعة في تدريبها، وبالتالي فهي تساعد في ترقية المقاولاتية في الجزائر، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. ذلك أن الجامعة هي أساس أي تقد م وتطور في العالم، وأهمية موضوع المقاولاتية، فقد باشرت الجامعة الجزائرية إلى تعميم تدريس مقياس المقاولاتية لطلبة الماستر في كل التخصصات العلمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية وهو ما ساهم في توعية الطلبة بأهمية المقاولاتية كنشاط اقتصادي بديل للوظيف العمومي أو العمل بالشركات العمومية أو الخاصة.

2- مؤسسات التكوين المهني:

إلى جانب الجامعات، نجد مؤسسات التكوين من معاهد ومراكز ومدارس للتكوين، تساعد في تدريب الشباب على مختلف المهارات والكفاءات المهنية والتي تسمح لخرجيها بإنشاء مؤسسات حرفية خاصة بهم، تؤدي إلى التشغيل وقد تتطور هذه المؤسسات الفردية الذاتي، وقد تؤدي إلى تشغيل أفراد آخرين وتساهم في الحد من مستوى البطالة لتصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة[25]

3- هياكل تنظيمية لترقية المقاولاتية

إن فشل الدولة في إنشاء فرص عمل جديدة بالعدد الكافي، في مستوى أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا، لجأت الدولة إلى إنشاء عد ة هياكل للمساعدة على تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة إن فشل الدولة في إنشاء فرص عمل جديدة في مستوى أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا، أدى بها إلى إنشاء عد ة هياكل للمساعدة على تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة.[26]

وقد تم اعتماد سياسة لتشجيع الشباب من خريجي الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني من البطالين منحت لهم الكثير من التسهيلات فيما يخص التمويل والمرافقة والاعفاءات الضريبية خلال السنوات الأولى من النشاط، إلا أنه رغم ذلك، بقيت النتائج محدودة دون توقعات السلطات المسؤولة عن التشغيل.[27]

المطلب الثاني: هيئات الدعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة

[25]- غيات بوفلجة، استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 4، العدد 1، 11/01/2021، ص .163-162

[26]- نفس المرجع، ص .163-162

[27]- غيات بوفلجة، استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 4، العدد 1، 11/01/2021، ص .163-162

1- هيئات الدعم:

1-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، و تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

2-1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، حيث يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين، المستوى الأول عندما تكون قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري، والمستوى الثاني عندما تكون قيمة الإستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري ,تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري، ويقدم الصندوق قروض بدون فائدة وإعانات لكراء محل لإيواء المؤسسة الصغيرة، يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة، أو لاقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير القارة، ويساعد الصندوق حاملو شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة كما يستفيدون من جمع حصص الحد الأقصى للاستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع، وإرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.

كما نشير إلى أن الهيئات السابقة تقدم تحفيزات جبائية عدة مثل إعفاء كلي للرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة عند شراء المواد الأولية لمدة 3 إلى 6 سنوات حسب منطقة النشاط، ويتم تمديدها عند توفير 3 مناصب عمل دائمة لمدة سنتين.

3-1 هيئات التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا ومعارف في مجال ونشاط معين. تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000دج و التي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك.

2- **هيئات المرافقة المقاولاتية :**من بين أهم هيئات المرافقة في الجزائر نجد:

أ- **حاضنات الاعمال التقنية:** هي هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية، خاصة، أو حتى مختلطة. وهي عادة ما تتواجد بالجامعات ومخابر بحث أو قريبة منها قصد الاستفادة من. خدماتها وغالبا ما تتمتع هذه الهيئات ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات. وتتوفر حاضنات الأعمال على إدارة متخصصة قد تأخذ شكل جمعيات تعاونية تدار أساسا من طرف متطوعين، أو تأخذ شكل مؤسسات محترفة ومتطورة. وقد تأخذ هذه الهيئات شكل حاضنات افتراضية لا تتوفر على تواجد مكاني. وتعمل هذه الهيئات على مساعدة حاملي المشاريع الهادفة إلى إنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج ،الخدمات، البحث والتطوير...

من خلال تسخير إمكانياتها المادية، البشرية وحتى المالية لدعمها وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترضها عند إنشائها، وهذا خلال مدة احتضانها التي لا تتجاوز الثلاث سنوات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التأطير يتم دون توطين للمؤسسة الناشئة، أي دون منحها موقعا يعبر عن وجودها الفيزيائي. فعندما تتبلور فكرة إنشاء المؤسسة يتقدم أصحابها فالثانية من حياة مؤسستهم، والتي تتمثل في البحث عن موقع للإيواء توفره مشاتل المؤسسات. وتتولى هذه الأخيرة، زيادة على إيواء المؤسسات الناشئة، توفير مختلف الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال.[28] فبمجرد انتهاء مبدعي المؤسسة من تهيئة كل شروط تأسيس مؤسستهم وتجسيدها على أرض الواقع، ينطلقون في المرحلة

3- الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المقاولات على ثلاثة محاور أساسية:

- **الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

- **تطوير شبكات النصح والتكوين:** في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

-**الدعم اللوجستيكي:** توفير مقر لنشاط المقاولة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة.

-***الاستقبال:*** عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بالاستقبال ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).[29]

وبالتالي خدمة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو

28- برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة : واقع حاضنات الأعمال التقنية فى الجزائر : و سبل تغييره على ضوء التجارة العالمية. عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال. الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية. 03- 04 ماي 2011. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص 06.

[29]-جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006، ص 185.

جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.[30]

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

-***تنفيذ المشروع:*** عندما يقرر المقاول إنشاء مؤسسة يعتمد على رصيده من المعارف والمهارات التي تلقاها خلال التكوين، تجربة أو مهارة، وبالتالي يستخلص فكرة، وعندما يجدها ينبغي عليه التأكد من ترابط مشروعه بمؤهلاته، ومعرفة الصعوبات التي تواجهه والمحفزات التي تدفعه نحو المقاولة.

وعندما يصبح المقاول متأكد من اختياره وستعمل الجهة المرافقة على مساعدته من التأكد من إمكانية تنفيذ هذا المشروع من خلال:

- تحديد الاختيارات الرئيسية للمشروع من خلال دراسة السوق (العرض والطلب، إمكانية إنجازه تجاريا).

-الاختيارات التقنية التي تتمثل في الموارد البشرية، الدراسة المالية (الاحتياجات، الموارد اللازمة، المردودية..... إلخ) [31]

- اختيار الصيغة القانونية تكون إما شركة أموال أو أشخاص، أو فتحها باسمه كشخص طبيعي.

-القيام بدراسة تقنية اقتصادية التي يمكن إعدادها من طرف الجهة المرافقة أو على الأقل تساعد المقاول على إعدادها.

- تقديم ملف المشروع من أجل التمويل، الذي يجب أن يكون كاملا ومختصرا ودقيقا وواضحا ومقنع عند موافقة الجهة المرافقة على المشروع تبدأ مرحلة إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بجمع الأموال الضرورية للتمويل .تهيئة المحلات، اقتناء التجهيزات و وضعها توظيف المستخدمين.

عندما يبدأ المقاول بالشروع في ممارسة نشاطه سيقوم بـ:

- التسجيل في السجل التجاري والإعلان عن الوجود لدى الضرائب.

- اكتشاف والتعود على عالم المقاولة ومحيطها.

- العمل بالوسائل والإجراءات التي ستسمح للمقاول بمراقبة الفعالية التجارية والإدارية لمشروعه.

4 - تشخيص هيئات المرافقة في الجزائر

في هذا الجزء من الدراسة سنتكلم عن أهم نقاط قوة وضعف هيئات المرافقة في الجزائر والآليات التي تستخدمها.

4-1 نقاط قوة هيئات المرافقة

من خلال دراستنا و المقابلة التي اجريتها مع مدير وكالة مستغانم استنتجنا أن هيئات وآليات المرافقة في الجزائر تتسم بالعديد من نقاط القوة، نذكر أهمها فيما يلي:

[30]-جواد نبيل، مرجع سابق، ص 185.
[31]-جواد نبيل، مرجع سابق، ص 186.

- توفر موارد مالية وتحفيزات جبائية هامة.

- مواقع انترنيت خاصة بهذه الهيئات متوفرة، تتميز بالسهولة وتزخر بالمعلومات التي تهم كل مقاول أو حامل لفكرة مشروع لتنفيذ فكرته.

- بدءا من سنة 2015، أصبحت كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم تكوينا في مجال المقاولة وتسيير المؤسسات الصغيرة، للمقولين الذين قبلت مشاريعهم.

- استطاعت هذه الوكالات من مساعدة عدة شباب حاملي لمشاريع على تجسيد أفكارهم في الواقع، وذلك بتقديم الدعم المالي والجبائي لإنشاء مؤسستهم.

- توزع هذه الوكالات على المستوى الوطني، مما جعلها أقرب للشباب.

- وتنظيمها لعدة أيام مفتوحة على هذه الهيئات للتعريف بها.

- والتقرب من الجامعة من خلال إنشاء دار للمقاولاتية في كل جامعة على مستوى التراب الوطني.

2-4 نقاط ضعف هيئات المرافقة

من خلال هذه الدراسة و المقابلة التي اجريتها مع مدير الوكالة بمستغانم ، توصلت إلى أن هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذلك بالسماح لأكبر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيرا على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع الصغير، ومنه نذكر أهم نقاط الضعف التالية :
- التركيز على تقديم الخدمات المالية (التمويل، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية،...وغيرها)، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبية وغيرها.
- التركز على الجوانب الإدارية حيث شبهت هذه بالإدارات العامة البيروقراطية علاقاتها مع الزبائن حاملي المشاريع لا تتعدى إعداد وتسليم الملفات، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية لحاملي المشاريع مع مختلف المؤسسات الفاعلة في ذلك.
- مركزية صنع القرار في هذه الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الاستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق رغم نص القوانين على اللامركزية.
- عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس، حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا.
- عدم استجابة التمويل المقدم لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع.
- ضعف خدمات المرافقة خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المؤسسات، مما يؤدي إلى توفق العديد من المشاريع عن النشاط.
- افتقاد هذه الهيئات لأفراد متخصصين في مجال المرافقة مما يحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال.
- وإن اكبر عائق يواجه هذه الهيئات هو افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيق الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية، ونقص تكوينهم في المجال المقاولاتي.

المطلب الثاني: تحديات نظام الدعم والمرافقة في الجزائر:

رغم تنوع البرامج والسياسات الرامية إلى تشجيع المقاولاتية في الجزائر، إلا أن نظام الدعم والمرافقة لا يزال يواجه العديد من التحديات البنيوية والتنظيمية، مما يحد من فاعليته في تحقيق أهدافه التنموية يمكن تصنيف هذه التحديات إلى عدة محاور أساسية:

1- تعدد الهيئات وضعف التنسيق بينها[32]

تعد ظاهرة تعدد الهيئات والبرامج الداعمة من أهم الإشكاليات التي تعرقل فعالية منظومة المرافقة . فقد أدى تداخل الاختصاصات وتعدد الفاعلين (وكالات الدعم، البنوك، مراكز التكوين، الحاضنات) إلى غياب الرؤية الموحدة واستنزاف الجهود بدون نتائج ملموسة كمثال على ذلك، وجود عدة برامج مثل" أونساج " و"كناك "دون وجود منصة موحدة للتنسيق بينهما.

2- ضعف جودة التكوين والمرافقة[33]

تعاني برامج التكوين الموجهة للمقاولين الجدد من محدودية في المحتوى العلمي والمهني، حيث تركز في الغالب على الجوانب الإدارية العامة دون التعمق في التخصصات التقنية أو مهارات السوق ، كما أن ضعف تأهيل المكونين والمرافقين أنفسهم يؤثر سلبا على جودة التكوين .على سبيل المثال، بعض ورشات التكوين تقتصر على معلومات نظرية دون توفير تجارب ميدانية حقيقية.

3- **الإجراءات الإدارية المعقدة وطول آجال المعالجة[34]**

تعتبر البيروقراطية من العوامل الرئيسية التي تحد من استفادة المقاولين من آليات الدعم .فالإجراءات المرتبطة بإنشاء المؤسسات، والحصول على التمويل، أو الاستفادة من برامج المرافقة، تتميز بالتعقيد وطول الآجال، مما يولد حالة من الإحباط لدى أصحاب المشاريع، مثال على ذلك، طول مدة معالجة ملفات التمويل التي قد تصل إلى عدة أشهر

4- **محدودية التمويل وضعف الولوج إلى القروض[35]**

تشكل صعوبات التمويل تحديا جوهريا أمام المقاولين الشباب، حيث يعانون من ضعف فرص الحصول على القروض البنكية بسبب غياب الضمانات الكافية والمخاطر المرتفعة المرتبطة بالمشاريع الناشئة، كما أن بعض آليات التمويل العمومي، مثل أجهزة" أونساج "و"كناك"، رغم أهميتها، تبقى غير كافية دون وجود تمويلات تكميلية .مثال :مشاريع ناشئة عديدة تفشل بسبب نقص التمويل في مرحلة التوسع.

5- **غياب المتابعة الفعلية بعد إنشاء المشروع[36]**

تركز العديد من أجهزة الدعم على مرحلة إنشاء المؤسسة دون أن تواكبها ببرامج مرافقة لاحقة خلال مراحل التطور والنمو .وقد بينت دراسات ميدانية أن غياب الدعم ما بعد التأسيس يؤدي إلى ارتفاع نسب فشل المؤسسات المصغرة خلال السنوات الثلاث الأولى من النشاط ، مثلا: يواجه المقاولون صعوبات في تطوير استراتيجيات التسويق بسبب غياب التوجيه المستمر.

6- ضعف الثقافة المقاولاتية والذهنيات الاجتماعية[37]

لا تزال الذهنيات السائدة في المجتمع الجزائري تميل إلى تفضيل الوظيفة العمومية على حساب روح المبادرة الحرة .هذا الضعف في الثقافة المقاولاتية يشكل تحديًا إضافيًا أمام إنجاح برامج الدعم والمرافقة، ويستلزم برامج تحسيسية وتربوية طويلة المدى ،مثلا غالبا ما ينظر إلى الفشل في المشروع كمصدر للعار بدل اعتباره تجربة تعليمية.

---

[32]- بن عبد الله أمينة .دور أجهزة الدعم في ترقية المقاولاتية في الجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية، 2020، ص 47

[33]- قشي سمير، التكوين المقاولاتي وأثره على نجاح المؤسسات الناشئة .دار الهدى للنشر2018 ص 105.

[34]- دحو فتيحة، مشاكل وآفاق نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .مجلة البحوث الاقتصادية، 2021 ص 68

[35]- زرماني محمد، إشكالية التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في الجزائر .مجلة الدراسات المالية 2022 ص 57

[36]- بوعافية نادية، المرافقة المقاولاتية في الجزائر :واقع وآفاق .دار المعرفة 2019 ص 90

[37]- بن عبد الله أمينة (مرجع سابق) ص 49

المبحث الثاني :دراسة حالة – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA "

المطلب الأول : تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA) محورا أساسيا ضمن سياسة الدولة الجزائرية الرامية إلى دعم الشباب وترقية روح المبادرة. وقد جاءت نشأتها لتدعيم ديناميكية خلق المؤسسات المصغرة، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات. سنتناول في هذا الفصل نشأة الوكالة، مهامها، هيكلها التنظيمي، أهم برامجها ومبادراتها، ثم التحديات التي تواجهها وآفاق تطويرها.

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 وفي سنة 2020 تم تغيير اسم الوكالة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم329/20 المؤرخ في2020/11/22 ، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

و هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لنتاج السلع والخدمات، وتجسيد الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحويله إلى مشاريع استثمارية حقيقية، ذلك بتوفير تمويل بعدة أشكال وكذا متابعة ميدانية قبل وأثناء وبعد إنشاء وتجسيد المشروع.

2- مهام وأهداف الوكالة[38]

أولاً: مهام الوكالة:

- مرافقة الشباب في إنشاء وتطوير مؤسساتهم المصغرة.
- تيسير الولوج إلى التمويل البنكي المدعوم.
- تقديم برامج تكوينية متخصصة.
- مرافقة ما بعد إنشاء المؤسسات لضمان ديمومتها.
- معالجة صعوبات المؤسسات المصغرة وإعادة بعثها.
- نشر ثقافة المقاولاتية والابتكار.
- اقتراح سياسات وآليات لدعم المقاولاتية.

ثانيًا :أهداف الوكالة:

- تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم اقتصاديًا.
- المساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل.
- تنويع الاقتصاد الوطني .
- دعم الابتكار والتكنولوجيا.
- المساهمة في تنمية المناطق الداخلية.

[38]- المرسوم التنفيذي 329/20 المؤرخ في 6 بيع الثاني 1442 الموافق ل 22 نوفمبر 2020 المعدل و المتمم للمرسوم 296/96

3- الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:

-**الإدارة العامة :** يقودها مدير عام مسؤول عن الإشراف العام.

- **الهيئات الاستشارية:** مجلس توجيهي يضم ممثلين عن وزارات ومنظمات مهنية.

- **المديريات المركزية:**
  - مديرية دعم إنشاء المؤسسات.
  - مديرية التكوين والمرافقة.
  - مديرية الدراسات والتخطيط.
  - مديرية الشؤون المالية والإدارية.

- **الملحقات الولائية :** تغطي كل ولايات الوطن لضمان القرب من المستفيدين.

- الخلايا التقنية للمرافقة بعد الإنشاء.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

4- البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوكالة

- برنامج " مرافقة": لدعم المؤسسات الجديدة خلال السنوات الأولى.
- برنامج " احتضان المشاريع المبتكرة" لدعم الابتكار لدى الشباب.
- برنامج" دعم إعادة الهيكلة " للمؤسسات المصغرة المتعثرة.
- تنظيم "المعارض والأيام التحسيسية" لتعزيز ثقافة المقاولاتية.

المطلب الثاني: المتعاملين مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بغية السير الحسن للمهام المسندة وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات العليا، تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع العديد من المتعاملين منهم : البنوك والضرائب، السجل التجاري، الغرفة الفلاحية، غرفة الصناعة والحرف التقليدية، التأمينات.

1- **البنوك :** تعد البنوك شريكا أساسيا للوكالة، بحيث تعمل على منح قروض للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة حسب طريقة التمويل الثلاثي، وتضم البنوك الوطنية:

- **البنك الوطني الجزائري BNA:**

أنشئ في 13 جوان 1966 وهو يعتبر من البنوك التجارية، يقوم بكل نشاطات مصرف إيداع لاسيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، يعالج كل العمليات المصرفية، للصرف والقرض في اطار التشريع وتنظيم المصارف.

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :**

أنشئ بموجب المرسوم رقم 82/209 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليار دينار جزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تطوير الأرياف، هو بنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل مع اعطائه امتيازات للمهن الفلاحية والريفية .

2- صندوق ضمان القروض:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 200/89 المؤرخ 9 جوان 1998، المتضمن أحداث صندوق يسمى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

3- مديرية الضرائب لولاية مستغانم:

على اعتبار أن كافة المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الاقتصادية التي أنشأت على مستوى الولاية ملزمة بدفع الضرائب وكل الالتزامات الضريبية التي يمليها عليهم القانون خلال فترة النشاط، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تسعى لتخفيف العبء المفروض على المكلف بالضريبة تقوم بمنحهم امتيازات جبائية لحاملي المشاريع[39]

المطلب الثالث: شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة:

تختلف شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب البرنامج الذي يتم التقدم إليه .

[39]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

1- شروط التأهيل وصيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

1-1 شروط التأهيل

للاستفادة من إعانات الوكالة يجب على الشاب او الشباب الراغبين في انشاء مشاريع ان يستوفوا الشروط المجتمعة التالية:

- أن يكون سن حامل المشروع ما بين 18 و55 سنة .
- أن يكون حامل المشروع ذو شهادة أو تأهيل مهني وله مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة .
- أن لا يكون حامل المشروع قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

1-2 صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعتبر التمويل توفير للمبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة ويعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الاطار على ثلاثة صيغ أساسية بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل باستثناء التمويل الذاتي في اطار جهاز NASDA.

أ- **التمويل الذاتي :** يقوم المستثمر بتمويل مشروعه بالكامل متحملا جميع التكاليف والمصاريف الضرورية، ثم يلجأ صاحب المشروع (فرد – شركة) للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للحصول على المزايا الضريبية كالعفاء من حقوق التسجيل على عقود المؤسسات الصغيرة .

الجدول01: جدول يمثل التمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية Apport personnel
حتى 10.000.000 دج	% 100

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ب- **التمويل الثنائي :** يتكون التمويل المختلط من المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب والقرض غير مدفوع من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الجدول02: جدول يمثل التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة ناسدة)
حتى 10.000.000 دج	% 50	% 50

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أ- **التمويل الثلاثي:** وهو تركيبة مالية يتم بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ويتكون من :

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الجدول03: جدول يمثل التمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة ناسدة)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين و الطلبة	كافة المناطق	% 05	% 25	% 70
	غير البطالين	مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	% 12	% 18	% 70
		بقية المناطق	% 15	% 15	% 70

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

3-1 مراحل انشاء مؤسسات :

أولا: مرحلة التسجيل، ايداع واعتماد المشروع:

- يقوم حامل المشروع بالتسجيل عن طريق ملأ الاستمارة عبر المنصة الالكترونية للوكالة (www.nasda.dz)
- يتم تأكيد التسجيل من طرف صاحب المشروع في ظرف 24 ساعة
- يتم مراسلة صاحب الفكرة او المشروع عن طريق البريد الالكتروني لتحديد تاريخ المقابلة الفردية وكذا الوثائق المطلوبة لإيداع الملف
- يوم المقابلة الفردية يتم اعتماد التسجيل من طرف الوكالة وإيداع الملف وإعداد الدراسة التقنو-اقتصادية للمشروع(business plan)
- متابعه صاحب المشروع لتكوين إجباري في مجال المقاولاتية مبرمج من طرف الوكالة
- يتم عرض المشروع على لجنه انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحضور صاحب المشروع وباقي الشركاء
- في حاله اعتماد المشروع تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية لصاحب المشروع شهاده التأهيل
- في حاله التمويل الثلاثي تقوم الوكالة بإيداع الملف على مستوى البنك الممول للمشروع وأما باقي الصيغ التمويل فيتم الانتقال مباشره إلى المرحلة التالية

ثانيا: مرحلة تمويل المشروع

على صاحب المشروع التقرب من البنك للحصول على الموافقة البنكية(حاله التمويل الثلاثي) من اجل ايداع ملف التمويل على مستوى الوكالة والذي يتكون مما يلي :

- الموافقة البنكية
- وصل دفع المساهمة الشخصية في المشروع
- رقم التعريف البنكي للحساب الشخصي (RIB)

- السجل التجاري أو بطاقه فلاح بطاقه حرفي أو اعتماد بالنسبة للنشاطات المقننة
- عقد إيجار لمده 24 شهر قابله للتجديد على الأقل عقد الملكية عقد هبه عقد عاريه الاستعمال أو قرار الاستفادة من محل موجه للإيواء النشاط إن وجد
- محضر معاينه المحل منجز من طرف محضر قضائي
- نسخه من شهاده التصريح بالوجود أو رقم البطاقة الجبائية
- القانون الأساسي للمؤسسة في حاله شخص معنوي
- فواتير الشكلية للعتاد باحتساب كل الرسوم
- الفواتير الشكلية للتامين على الأخطار المتعددة وكل الاخطار للتجهيزات باحتساب كل الرسوم
- كشف أشغال تهيئه المحل باحتساب كل الرسوم إن وجدت
- عقد الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة

بعد تحويل قيمة القرض غير المكافئ الى حساب صاحب المشروع البنكي يتم:

- استلام أول أمر بسحب الصك البنكي الخاص بدفع اشتراكات الانخراط في صندوق ضمان أخطار القروض البنكية ولاستلام أمر بسحب الصك البنكي الخاص بالطلبية يجب تقديم الوثائق التالية:
- نسخة من الصك البنكي خاص بدفع اشتراك الانخراط في صندوق ضمان اخطار القروض البنكية .
- تحرير عقد التوريد مع المورد لدى الموثق)العتاد المنقول غير معني)
- وصل الطلبية مؤشر عليه من طرق المورد حسب طبيعة العتاد .

ثالثا: مرحلة اقتناء العتاد

بعد تسليم الشيك الخاص بالطلبية وتوفر العتاد لدى المورد ومن أجل استلام الصك البنكي الخاص بالقيمة المتبقية من الطلبية يجب توفر ما يلي :

- معاينة العتاد من طرف الخبير المعتمد بحضور ممثل الوكالة على مستوى المورد
- معاينة العتاد من طرف الخبير المعتمد بحضور ممثل الوكالة على مستوى المورد (حالة النشاطات الصناعية والتحويلية).
- استلام العتاد في المحل التجاري للمستثمر بحضور:

- المورد أو محضر القضائي هذا الاخير يقوم بتحرير محضر معاينة، الرهن الحيازي (حسب نوت التمويل)
- المستثمر أو ممثله
- ممثل الوكالة والمحضر القضائي

رابعا: مرحلة بداية النشاط

- التامين الشامل للعتاد (كل صيغ التمويل) مع إحلال التأمين (التمويل الثلاثي والثنائي).
- التوجه الى مصالح الضرائب من اجل الحصول على وثيقة تثبت الانطلاق الفعلي للنشاط .

خامسا: مرحلة الاستغلال

خلال هذه المرحلة تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لصاحب المشروع قرار منح الامتيازات الضريبية لمرحلة الاستغلال (03، 06، 10 سنوات حسب المنطقة) وهذا بعد استلام صاحب للعتاد وبداية النشاط وتتمثل الامتيازات فيما يلي :

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات او10 سنوات" حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ اتمامها.
- اعفاء لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة IRG IBS, (أو TAP) في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي.

عند انتهاء فترة العفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، (عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها) .

غير أن المستثمرين الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الذي يجب الا يقل عن 10000 من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الاعمال المحقق .

الشكل 02: مراحل انشاء المؤسسة الصغرة

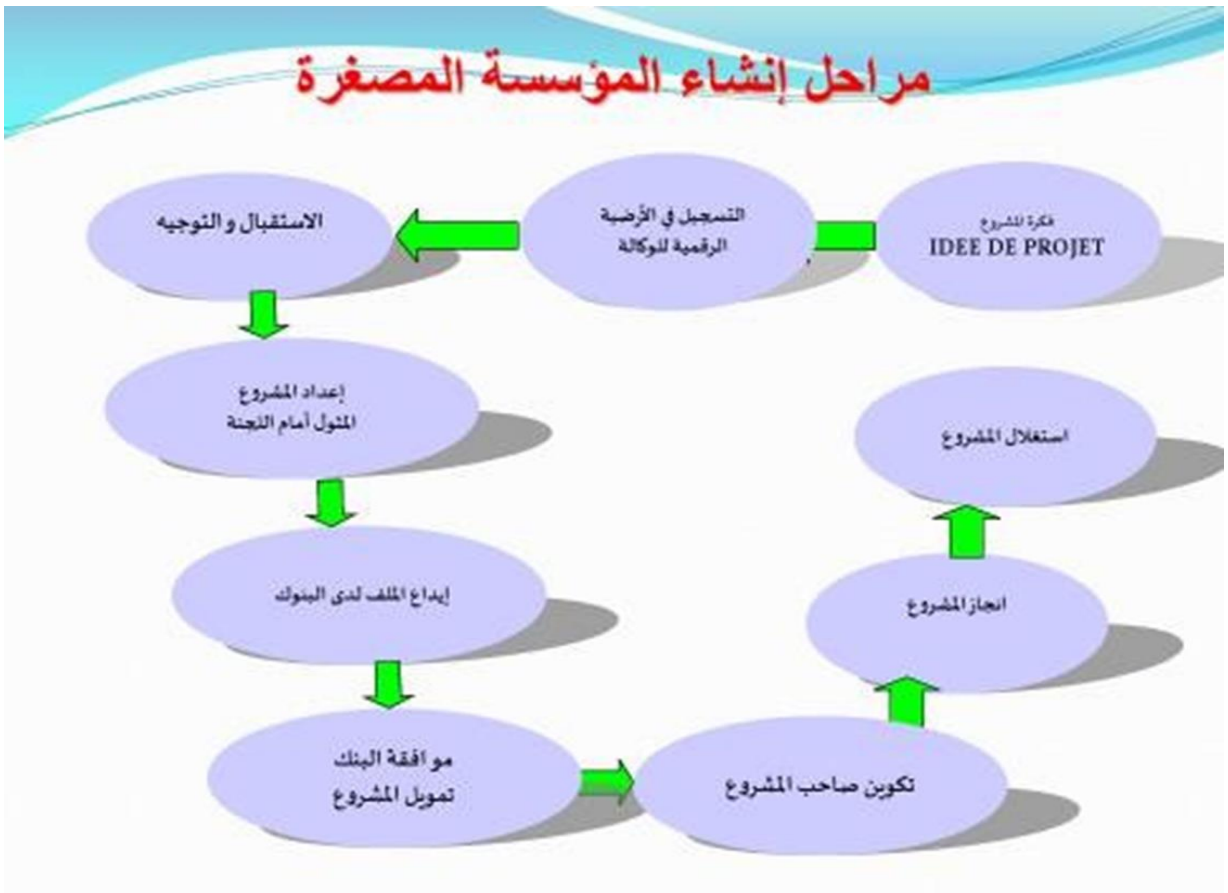

سادسا: توسيع المشروع

يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من توسيع المشروع في نفس النشاط أو أي نشاط آخر عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والاستفادة من الامتيازات الممنوحة في هذه المرحلة شريطة استفاء الشروط المطلوبة.

بالنسبة للتوسع في النشاط الرئيسي أو في الأنشطة ذات الصلة:

- تقديم حصيلة الحسابية الختامية للسنتين الاخيرتين أو أي وثيقة تثبت حصيلة السنوات الجبائية للسنتين الخيرتين للمؤسسة.
- يتوجب تسديد 70 % على الأقل من قرضه البنكي.
- أن يكون منضبطا من حيث تسديد اقساط القرض غير المكافئ التي استوفت مدة استحقاقها.

وفي حالة عدم حلول آجال استحقاقات الأقساط القرض الغير المكافئ يعتبر المستثمر منضبطا في حالة تسديده 70% على الاقل من قرضه البنكي.

- أن يقوم بتسديد 70% من القرض الغير مكافئ عندما يتعلق الأمر بالتمويل الثنائي.
- تسديد كلي للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو الانتقال من صيغة التمويل الثلاثي إلى الثنائي
- حيازة التجهيزات الأساسية لممارسة النشاط) في مرحلة الانشاء (أو العتاد الذي تم تعويضه خلال الاستغلال.

بالنسبة لأصحاب المشاريع الراغبين في توسيع مشاريعهم في مجالات مغايرة لنشاطهم الأصلي شريطة:

- تقديم حصيلة الحسابات الختامية للسنتين الأخيرتين أو أي وثيقة تثبت حصيلة السنوات الجبائية للسنتين الأخيرتين للمؤسسة.
- حيازة التجهيزات الأساسية لممارسة النشاط) في مرحلة الانشاء (أو العتاد الذي تم تعويضه خلال الاستغلال.
- أن يكون صاحب المشروع قد قام بالتسديد الكلي للقرض البنكي والقروض غير المكافأة الممنوحة له بعنوان الانشاء.
- أن تكون له كفاءة مهنية أو مهارات معترف بها مرتبطة بالنشاط المقترح .

المبحث الثاني: الامتيازات والاعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة

في هذا المطلب سنتطرق إلى الاعانات والامتيازات المالية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية

المقاولاتية لأصحاب المشاريع

المطلب الأول: الاعانات و مدة التسديد

1- الاعانات

- **قرض غير مكافئ:** و هو قرض تمنحه الوكالة لحاملي المشاريع و الذي تتراوح نسبته بين 15 % و 50 % حسب صيغة التمويل و المنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.
- **قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل:** عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض اضافي غير مكافئ تصل قيمته الى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة انتاج السلع و الخدمات باستثناء الانشطة عير المقيمة و يمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات
- **قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال:** حيث يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته الى مليون دينار 1.000.000 دج

2- **مدة تسديد القروض:** ونقصد بها مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض و مدة التسديد و الاسبقية للتسديد القرض .كما يوضحه الجدول رقم 04 أدناه:

الجدول04: جدول يمثل مدة تسديد القروض

أنواع التمويل	مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	**18 شهرا**	**05 سنوات**	**05 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي**
التمويل الثنائي	**05 أشهر**		**05 سنوات**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

3- الامتيازات الضريبية والجمركية

- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتتابات العقارية الحاصلة في اطار انشاء نشاط صناعي.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الانشاء بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم
- على القيمة المضافة، لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة منخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار .

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

لإبراز الدور الذي تؤديه المرافقة المقاولاتية في ترقيه المؤسسات الناشئة قمنا بدراسة وتقييم حصيلة المتكونين وكذا المشاريع التي تم انشاؤها في الفترة الممتدة من سنه 2020 الى سنه 2025 في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية فرع مستغانم

1- عدد المتكونين بمركز تطوير المقاولاتية(CDE) سنة 2025

الجدول 05: عدد المتكونين من الجامعيين و التكوين المهني

		العدد
جامعي	ذكور	243
	إناث	202
ثانوي المعهد ، التكوين المهني	ذكور	14
	إناث	04
المجمـــــــــــوع		463

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل 03: التمثيل البياني عدد المتكونين بمركز تطوير المقاولاتية(CDE)

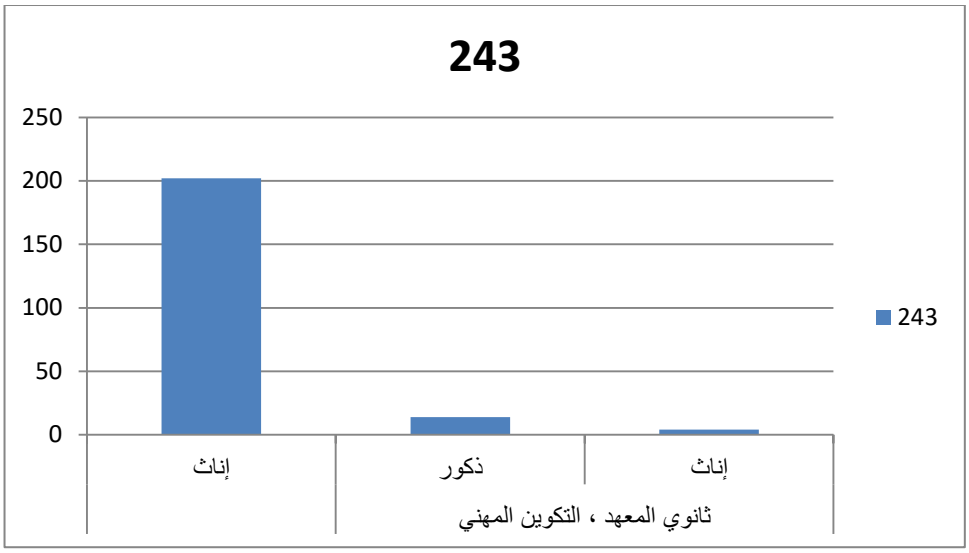

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة

2- عدد المؤسسات طالبة الدعم بعد التكوين سنة 2025 :

الجدول 06: عدد المتكونين الطالبين للدعم

		العدد
جامعي	ذكور	11
	إناث	11
ثانوي المعهد ، التكوين المهني	ذكور	00
	إناث	00
المجمـــــــــــوع		22

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل 04: التمثيل البياني لعدد المؤسسات طالبة الدعم بعد التكوين

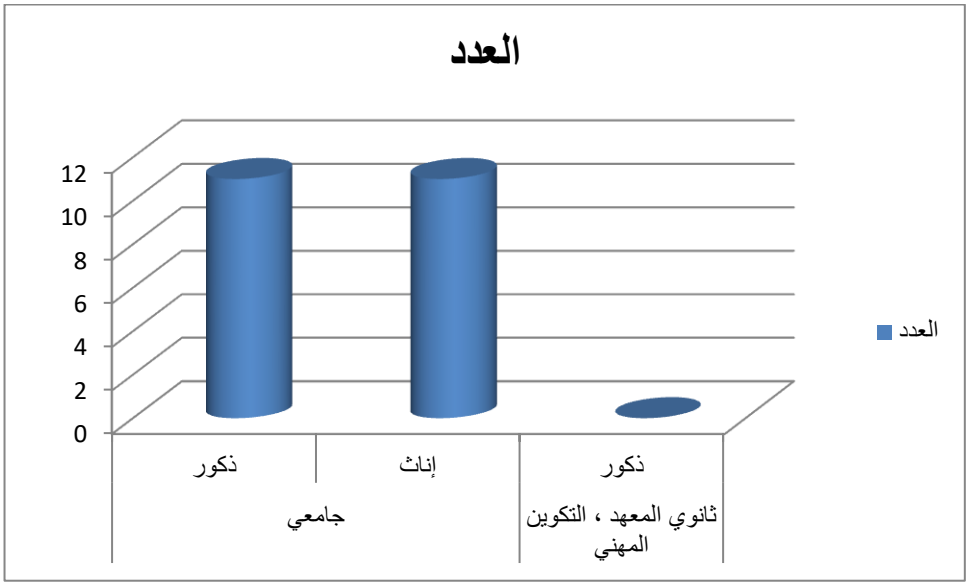

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدولين والأعمدة البيانية أعلاه نلاحظ أنه تم تكوين 463 شخصًا، أغلبهم من فئة الجامعيين (ذكور243)، إناث 202)) ما يدل على استهداف شريحة خريجي التعليم العالي. في المقابل، فإن التكوين الموجه لخريجي التكوين المهني ضعيف نسبيًا، و هذا راجع الى حداثة التكوين مما يستدعي مراجعة الاستراتيجية لضمان شمولية أكبر للفئات الأخرى.

وأن أغلب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية مستغانم يتقارب فيها عدد فئة الذكور من فئة الاناث، الا أن عدد طالبي الدعم بعد التكوين هم فقط 22 من أصل 463 متكونًا حوالي(4.75%) تقدموا بطلبات للدعم، وهو مؤشر مقلق يعكس فجوة بين التكوين وواقع التفعيل المقاولاتي لأسباب يمكن ان تكمن في:

- ضعف التحفيز أو إلى العراقيل الإدارية والمالية التي يواجهها الشباب بعد التكوين.
- رغبة الشباب المتكونين في الحصول على وظيفة ثابتة.
- رغبة المتكونين في الحصول على شهادات التكوين تضاف الى سيرتهم الذاتية.
- وجود شركات مختلفة ومسيطرة على العديد من المجالات
- قوة المنافسة في الولاية

3- عدد الاستثمارات الموزعة ولائيا (مستغانم)

الجدول 07: عدد الاستثمارات الموزعة خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2025

	العدد
سنة 2025	**03**
من سنة 2020 إلى غاية 2025	**427**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل 05: التمثيل البياني لعدد الاستثمارات ولائيا

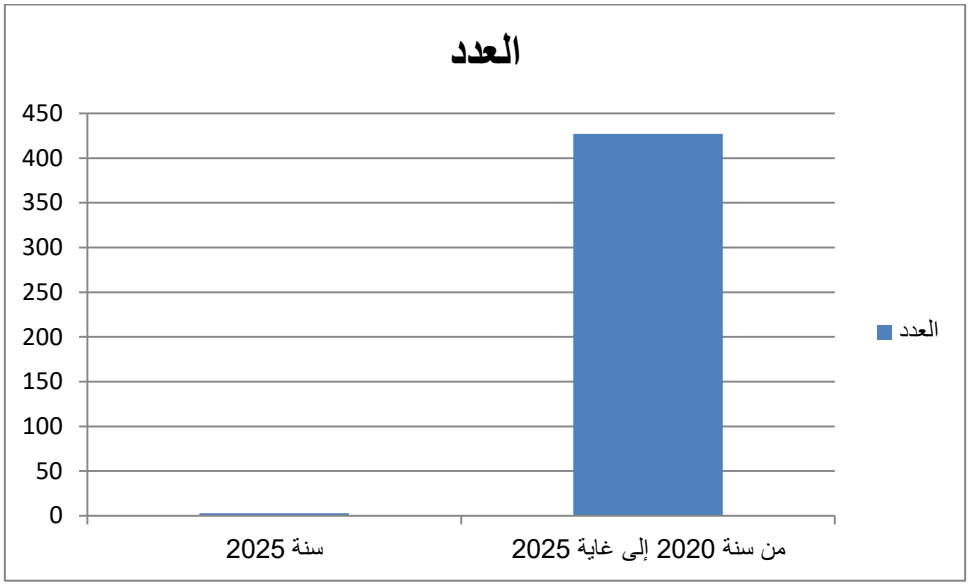

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة

4- عدد الاستثمارات المستبعدة بعد عرضها أمام اللجنة

الجدول 08: عدد الاستثمارات المستبعدة (الملفات المرفوضة)

	العدد
سنة 2025	00
من سنة 2020 إلى غاية 2025	184

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل 06 : التمثيل البياني لعدد الاستثمارات المستبعدة ولائيا من 2020 الى 2025

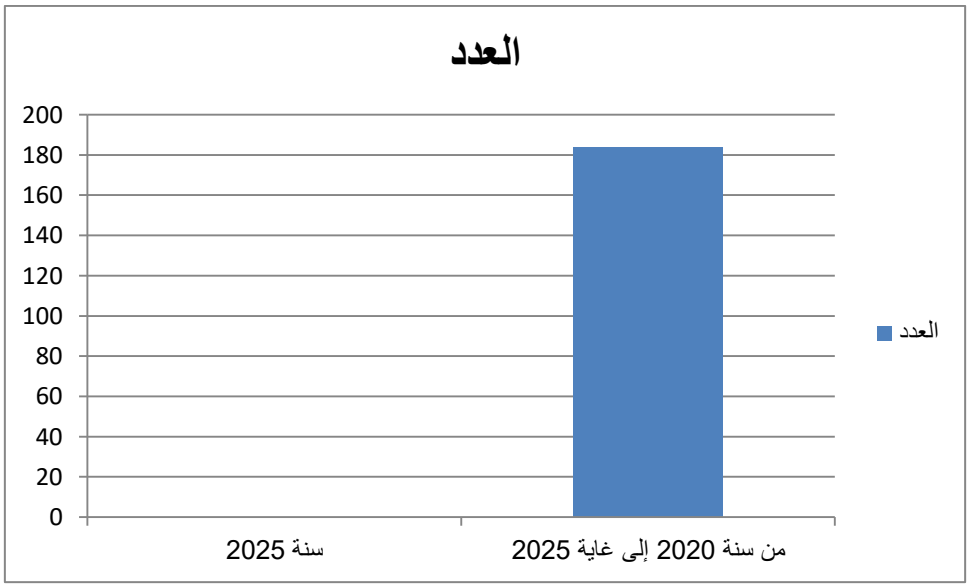

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة

خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية سنة 2025، تم تسجيل 427 مؤسسة مدعّمة على المستوى الولائي، مقابل 184 مؤسسة أو ملفًا تم استبعاده من الدعم. يمثّل هذان الرقمان معًا قاعدة قيّمة لتحليل مدى فعالية الأجهزة المحلية في مرافقة المشاريع المقاولاتية، وكفاءة السياسات العمومية في تحقيق أهدافها التنموية.

بناءً على الأرقام المسجّلة، بلغ مجموع الملفات المعالجة حوالي 611 ملفًا، منها:

427 مشروعًا مدعّمًا (نسبة القبول) 70% و 184مشروعًا مستبعَدًا (نسبة الاستبعاد) 30%

حيث يشير هذا التوزيع إلى مستوى نشاط معتبر لمنظومة الدعم الولائية، مع ملاحظة أن ثلث المشاريع المقدَّمة لم تحصل على الموافقة، ما يستدعي قراءة نقدية لأسباب الاستبعاد وآلياته.

يعدّ دعم 427 مؤسسة خلال خمس سنوات (أي بمعدل 85 مؤسسة سنويًا) علامة على:

- ديناميكية محلية في مجال دعم المقاولاتية.
- فاعلية نسبية في تجسيد البرامج الوطنية لوكالة nasda
- مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب شغل محلية، وتنويع النشاط الاقتصادي داخل الولاية، خاصة في ظل التحولات التي فرضتها أزمة كوفيد-19.

أما استبعاد 184 ملفًا خلال نفس الفترة يمكن أن يُفسَّر بعدة عوامل:

* ضعف جودة الملفات أو نقص في التكوين القبلي.
* عدم مطابقة الملفات للمعايير التقنية أو القانونية.
* محدودية الموارد المالية أو قدرة الاستيعاب الجهوي.
* أحيانًا، نقص التوجيه والمرافقة الأولية يؤدي إلى تقديم ملفات غير ناضجة أو غير مكتملة.

ويمثّل هذا الرقم فرصة لتشخيص نقاط الخلل داخل منظومة الدعم، خصوصًا في مرحلة ما قبل التقديم، ما يستدعي تدعيم التكوين القبلي لأصحاب المشاريع (خاصة الشباب والخرّيجين)، و تعزيز دور مراكز الاستماع والتوجيه الولائية، تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الشفافية في دراسة الملفات.

و رغم أن الرقم الأكبر يعود إلى المشاريع المدعّمة، إلا أن ارتفاع عدد الملفات المستبعَدة بنسبة 30% يسلّط الضوء على فجوة في التحضير والإعداد القبلي للمشاريع. ومن ثم، لا يكفي دعم المشاريع، بل يجب العمل على:

* رفع جودة المبادرات المقاولاتية المقترحة.
* تحسين بيئة الأعمال محليًا، خاصة ما يتعلق بالعقار، التمويل، البيروقراطية، والربط الشبكي.
* متابعة المشاريع بعد التمويل، لضمان استدامتها وتقليص نسب الفشل.

حيث يبرز التحليل المزدوج لعدد المؤسسات المدعّمة (427) والمستبعَدة (184) خلال الفترة (2020–2025) أن هناك نشاطًا معتبرًا لأجهزة الدعم الولائي، لكنّه لا يخلو من تحديات تنظيمية ومؤسساتية. ويعدّ ذلك دعوة لتطوير منظومة الدعم من خلال:

* اعتماد مقاربات وقائية وتكوينية بدلًا من الإقصاء الإداري المباشر.
* بناء ثقافة مقاولاتية محلية ترتكز على التأطير، الابتكار، والاستدامة.
* تعزيز العدالة والشفافية في توزيع الدعم بما يخدم التنمية المحلية المتوازنة.

5- عدد المؤسسات المتعثرة

سبب تعثر المؤسسة	العدد	النسبة
المؤسسة المصغرة في وضعية خاصة(حريق، حادث مروري ...الخ)	24	% 5.42
ضعف هامش الربح ، بالاضافة كثرة الاعباء(CNAS.CSNOS.IMPOTS)	117	% 26.41
عدم تطبيق نسبة 20 % من الصفقات العمومية	80	% 18.06
المؤسسات المصغرة تعرض اصحابها الى العجز(البدني او المالي	8	% 1.81
حجز سيارات من طرف شركات الاصلية أو بيع العتاد من طرف البنوك	0	% 0.00
نقص رأس المال . إنعدام المادة الاولية، منتوج ضعيف تنافسيا	30	% 6.77
عتاد مغشوش أو اهتراء العتاد	10	% 2.26
عدم وجود مقر اجتماعي قار	16	% 3.61
نزاع مع المورد	14	% 3.16
نصب و احتيال كراء العتاد	6	% 1.35
كثرة غرامات التأخر	4	% 0.90
قوة قاهرة (فيضانات ، زلزال ....)	1	% 0.23
المؤسسات المتأثرة بوباء كوفيد 19	19	% 4.29
المؤسسات المتوفى أصحابها	5	% 1.13
ملفات ملغاة أو غير مستكملة دين، و المحولون الى فروع أخرى	71	% 16.03
أخرى	38	% 8.58
المجموع	443	% 100

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل 07 : التمثيل البياني لعدد المؤسسات المتعثرة باختلاف أسباب تعثرها

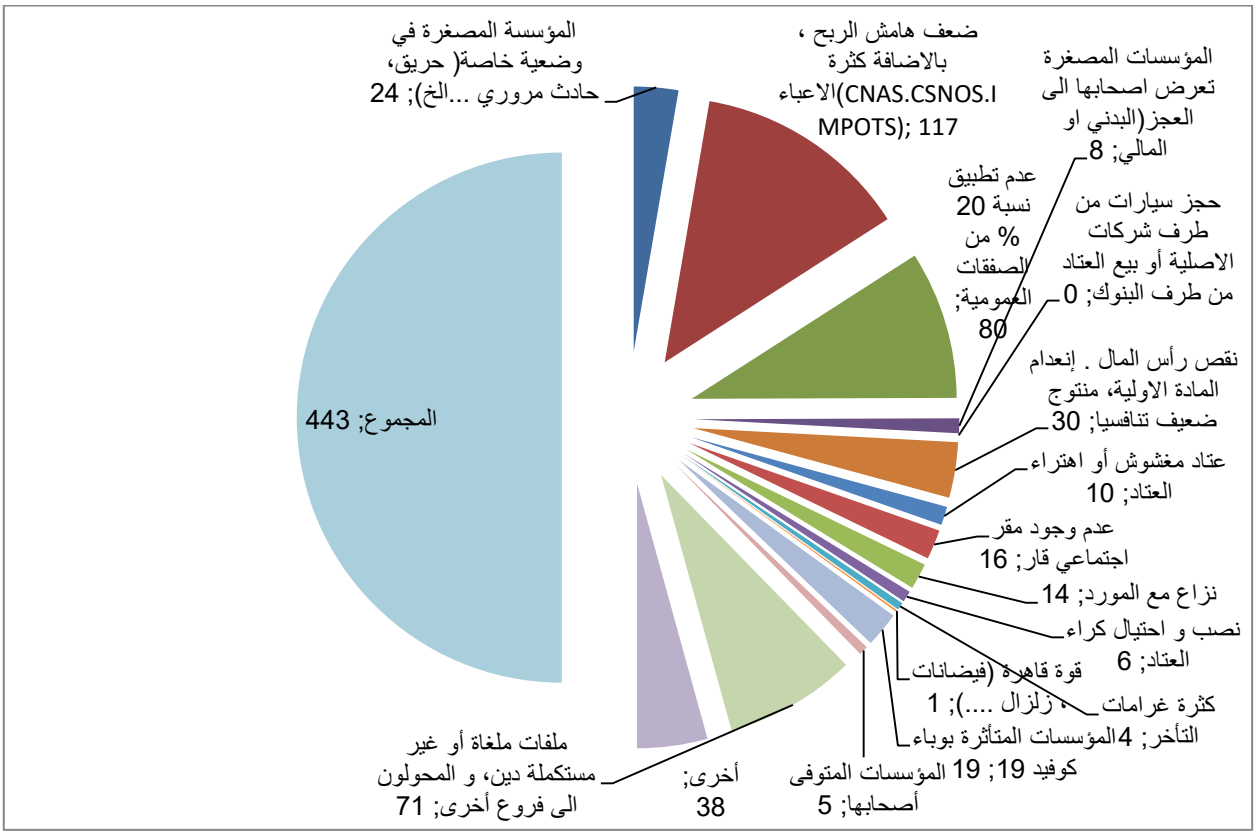

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدول و التمثيل البياني لعدد المؤسسات المتعثرة نلاحظ أن السبب الأبرز هو "ضعف هامش الربح وكثرة الأعباء" بنسبة 26.41%، يليه "عدم تطبيق نسبة 20% من الصفقات العمومية" بنسبة 18.06%. هذا يشير إلى وجود مشاكل بنيوية على مستوى البيئة التنظيمية و الجبائية. ونسب تعثر مرتبطة بأسباب أخرى كالنزاعات، ضعف التنافسية، والمخاطر الطبيعية والوبائية (مثل كوفيد-19) تشكل معًا حوالي 25%، مما يدعو إلى إعادة النظر في نظام المرافقة بعد التمويل.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الوكالة واسباب تعثر النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر

اولا: التحديات التي تواجه الوكالة: و يمكن تقسيمها الى مايلي:

1- تحديات تنظيمية وإدارية

1-1 البيروقراطية الإدارية

تعاني الوكالة من بيروقراطية متجذرة تعرقل سرعة معالجة ملفات المقاولين الجدد، مما يؤدي إلى تأخير في دراسة الطلبات والمصادقة عليها .وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التعقيدات الإدارية تعد أحد الأسباب الرئيسية في ضعف فعالية أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر.[40]

1-2 ضعف التنسيق بين الهيئات المختلفة

يلاحظ غياب الانسجام بين مختلف الهيئات الداعمة للمقاولاتية، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتضارب الإجراءات، وهو ما يقلل من نجاعة العمل الجماعي في دعم رواد الأعمال .[41]

2- تحديات مالية

2-1 محدودية التمويل

رغم تخصيص الدولة لبرامج تمويل عبر الوكالة، إلا أن الإمكانيات المالية تظل غير كافية لتلبية الطلبات المتزايدة، مما يؤدي إلى انتقاء عدد محدود من المشاريع سنويا.[42]

2-2 صعوبات تحصيل الديون

تعاني الوكالة من مشكلة تحصيل القروض الممنوحة للمستفيدين الذين أخفقوا في مشاريعهم، مما يؤثر سلبا على ديمومة الصندوق المالي للوكالة .

3- تحديات تتعلق بالتكوين والمرافقة

3-1 قصور برامج التكوين

برامج التكوين غالبًا ما تكون نمطية وغير موجهة حسب خصوصيات كل مشروع، مما يضعف من كفاءة رواد الأعمال .[43]

3-2 نقص المتابعة الميدانية

تعاني الوكالة من ضعف في متابعة المشاريع بعد إنشائها، مما يضعف من استمرارية المؤسسات المصغرة .

[40]- بن عيسى سمير، دور أجهزة دعم المقاولاتية في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر .دار المعرفة الجامعية2021 ص 55.
[41]- بوشامة لطفي، البيروقراطية وأثرها على فعالية أجهزة دعم المقاولاتية .مجلة العلوم الاقتصادية2020 ص 74.
[42]- بلعربي أمين، محدودية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر .مجلة الاقتصاد الجديد2022 ص 89.
[43]- جغام نادية، تقييم برامج التكوين الموجهة لرواد الأعمال .جامعة الجزائر.3 ، 2020 ص 67

4- تحديات اجتماعية وثقافية

1-4 ضعف الثقافة المقاولاتية

لا تزال الثقافة المقاولاتية محدودة بين أوساط الشباب، حيث يفضل العديد منهم الوظيفة العمومية

2-4 المخاوف من الفشل

يسود خوف من الفشل نتيجة نقص الثقة في آليات الدعم وخوفهم من التعرض

5- تحديات قانونية وتنظيمية

1-5 غموض الإطار القانوني

تواجه الوكالة صعوبة في تطبيق بعض الإجراءات بسبب عدم وضوح النصوص القانونية أو تغيرها المستمر[44]

2-5 تعقيد شروط الاستفادة

تتسم شروط الاستفادة أحيانًا بالتعقيد أو الغموض، مما يؤدي إلى إقصاء عدد من الشباب ، بالإضافة الى ضعف ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي. وضعف المرافقة الفعلية بعد الإنشاء[45].

ثانيا: أسباب تعثر النظام البيئي المقاولاتي في دعم المقاولة في الجزائر

أن النظام البيئي écosystème الموجود في الجزائر يمثل عائقا في وجه تطور الشركات الناشئة، و المقاولة التي تتطلب محيطا سلسا وخاليا من العوائق للتطور السريع واكتساح السوق، ونستطيع تلخيص العوائق في:

1- الإطار القانوني والإداري المعقد:

يعد الإطار القانوني أحد أهم العوامل التي تحد من تطور النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر . فرغم وجود العديد من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن كثرة الإجراءات الإدارية، وطول آجال معالجة الملفات، وتعقيد شروط الحصول على التراخيص، كلها تشكل عوائق رئيسية أمام رواد الأعمال[46] ، كما أن عدم استقرار التشريعات وتغيرها المستمر يضعف من قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات طويلة الأمد.

2- محدودية الوصول إلى التمويل:

تعاني المؤسسات الناشئة في الجزائر من صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لإطلاق مشاريعها أو تطويرها .ورغم وجود أجهزة دعم وتمويل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، إلا أن شروط القبول ومتطلبات الضمانات البنكية لا تزال تعيق العديد من رواد الأعمال.[47] ، كما أن النظام المصرفي لا يتماشى مع طبيعة المشاريع المبتكرة، حيث يفضل تمويل المشاريع ذات الطابع التقليدي.

3- ضعف ثقافة المقاولاتية

تُعتبر الثقافة المقاولاتية من الركائز الأساسية لنجاح أي نظام بيئي، غير أن الجزائر لا تزال تعاني من

[44]- سالمي فاطمة، الإطار القانوني لدعم المقاولاتية في الجزائر .دار الإبداع الجامعي2022 ، ص 105

[45]زروقي محمد، صعوبات الاستفادة من أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة .مجلة الإدارة العامة.2021 ص 78

[46]- بوكرمة سامي، النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر :الفرص والتحديات .الجزائر :دار الهدى2021 ص 88

[47]- بلحاج ليلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 2020 ص 45

غياب روح المبادرة المقاولاتية في المجتمع، خاصة بين الشباب والطلبة الجامعيين ، يرجع هذا إلى النظام التربوي الذي يركز على التكوين الأكاديمي التقليدي، مع غياب برامج فعالة لغرس روح الريادة والابتكار منذ المراحل الدراسية المبكرة.

4- نقص التكوين والمرافقة:

رغم تعدد مبادرات التكوين والمرافقة، إلا أن العديد منها يفتقر إلى الجودة والملاءمة مع احتياجات السوق والمشاريع الناشئة .وتشير الدراسات إلى أن البرامج المقدمة غالبًا ما تكون نظرية أكثر من كونها عملية، مما يقلل من فعاليتها في إعداد رواد أعمال قادرين على مواجهة التحديات، كما أن ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الداعمة يزيد من تشتت الجهود وغياب الفعالية[48].

5- مشكلات بيئية وبنيوية:

تلعب العوامل البنيوية مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، دورًا هامًا في تعثر المؤسسات الناشئة .كما أن انتشار البيروقراطية والمحسوبية يعرقل مناخ الأعمال ويؤدي إلى إحباط العديد من أصحاب المبادرات، كما أن غياب شبكات دعم قوية مثل حاضنات الأعمال والمسرّعات يحد من فرص تطوير المشاريع ومساعدتها على النمو

6- عوامل اجتماعية ونفسية:

الخوف من الفشل والوصمة الاجتماعية المرتبطة به، إضافة إلى التقدير المجتمعي المنخفض للمبادرات الحرة مقارنة بالوظائف العمومية، كلها عوامل تحدّ من انتشار روح المقاولة بين الشباب ، ذلك يجعل العديد من الشباب يفضلون البحث عن وظائف مستقرة بدل خوض مغامرة ريادة الأعمال، مما يضعف الديناميكية داخل النظام البيئي المقاولاتي.

[48]- بن قارة حنان، فعالية برامج التكوين والمرافقة للمقاولين الشباب .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية2022 ص 75

خاتمة:

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والاعانات والمزايا التي تقدمها لإزاله العقبات التمويلية التي تواجه انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسط المنشاة ضمن هذا الجهاز تهدف الى تشجيع وانشاء مؤسسات صغيره ومتوسطة من بين اهم هذه الامتيازات في نظرنا الامتيازات الجبائية بموجب المقرر الثاني يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التي تصل لمده ثلاثة

أو ست سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للهضاب العليا أو المناطق الخاصة أو 10 سنوات بالنسبة لمناطق الجنوب، عند انتهاء فتره العفاء يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمده غير محدودة وخلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي اي بعد الانهاء من فتره الامتيازات الممنوحة:

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%

بالضافة أن للمستثمر ولد وصوله لمرحله التوسع سيستفيد من اعفاءات الضريبية اخرى قد تصل الى 10 سنوات اخرى وبالتالي كل هذه الامتيازات تعتبر تحفيزات مهمه للاستثمار ضمن هذا الجهاز.

خاتمة عامة:

تعبّر المقاولة عن المسار الحركي لإنشاء وتطوّر النسيج الاقتصادي، وهي مؤسسات تستجيب لمجموعة من الحقائق الاقتصادية تختلف حسب موقع كل بلد على خارطة التنمية الاقتصادية.

تحظى المقاولة بأهمّية كبيرة في سياق مرحلة الاقتصاد المقاولاتي بالنّظر إلى أدائها لعدة أدوار اقتصادية واجتماعية، تتراوح بين مكافحة الفقر وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ، وصولا إلى الإبداع والنمو والتشغيل في حالة المقاولة المصغرة الإبداعية أو الحركية والمدفوعة باستغلال الفرص التي يمنحها تحرير العديد من الاقتصاديات.

لقد ترجمت هذه الأهمية للمقاولة بتصميم عدة سياسات وبرامج لترقيتها، عبّأت كلا من السلطات العمومية المحلية والوطنية لتحقيقها، شركاء التنمية الدولية والقطاع غير الربحي إضافة إلى القطاعين الماليين الكلاسيكي والبديل، بهدف تمكين المؤسسات المصغرة من تجاوز القيود التي تواجهها في مجالي العرض والطلب.

لذا قامت مختلف الحكومات بتوفير هيئات المرافقة من أجل مساعدة كل من يريد البدء بعمله الخاص و توجيهه في الطريق الصحيح، وهذا من حلال مجموعة من الخدمات تقدمها هذه الهيئات من استقبال و مساعدة المقاول في إنشاء مؤسسته ثم متابعته حتى يطورها.

و كشفت دراسة حالة NESDA عن وجود مقومات مؤسساتية حقيقية لدعم المقاولاتية في الجزائر، غير أن أثرها يظل محدودا بسبب غياب الرؤية التكاملية بين مختلف الهيئات، والاعتماد على أنماط تقليدية في المرافقة والتكوين .وبذلك، فإن النهوض بهذه الوكالات يتطلب إعادة التفكير في مناهج العمل، وإدماج الذكاء الاقتصادي، والتكنولوجيات الحديثة، والشراكة المتعددة الأطراف ضمن منظومة الدعم الوطني.

التوصيات والاقتراحات:

1- **توفير التمويل:** يعتبر التمويل أمًار حاسمًا لنجاح أي مشروع مقاولاتي. يجب أن تعمل الحكومات والمؤسسات المالية على تطوير آليات دعم مالي للمقاولين، مثل توفير القروض ذات الفائدة المنخفضة والتأمينات المالية
2- **التدريب والتطوير**: ينبغي أن تسعى الحكومات والمؤسسات التعليمية إلى تقديم برامج تدريبية وتطويرية للمقاولين. يجب أن تشمل هذه البرامج تطوير المهارات الفنية والإدارية، وتعزيز المعرفة في مجالات الإدارة المالية والتسويق وإدارة المشاريع.
3- **الدعم الفني والاستشاري:** يجب أن توفر الحكومات والمؤسسات الاستشارات الفنية والإرشادية للمقاولين. يمكن أن تقدم هذه الدعم في شكل ورش عمل واجتماعات توجيهية، حيث يمكن للمقاولين الاستفادة من خبرة الخبراء والمتخصصين في مجالات معينة.
4- **تيسير الوصول إلى الفرص التجارية**: يجب أن تعمل الحكومات والجهات المعنية على تيسير الوصول إلى فرص الأعمال والمشاريع الحكومية والخاصة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط إجراءات التأهيل والتقديم للعطاءات، وتوفير معلومات واضحة حول الفرص المتاحة.
5- **تشجيع التعاون والشراكات:** يمكن للحكومات والمؤسسات العمل على تشجيع التعاون بين المقاولين من خلال إنشاء منصات وشبكات للتواصل وتبادل المعرفة والفرص. يمكن أيضا تشجيع الشراكات بين المقاولين الصغار والكبار، حيث يستفيد المقاولون الصغار من الخب ارت والموارد للمقاولين الأكبر.

6- **تسهيل الإجراءات الإدارية:** ينبغي للحكومات أن تعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات والمشاريع. يجب أن تكون الإجراءات واضحة ومبسطة، ويجب أن يتم توفير دعم إداري للمقاولين في مواجهة التحديات الإدارية المختلفة.
7- **الترويج والتسويق:** يمكن للحكومات والمؤسسات الدعم في الترويج والتسويق للمقاولين المحليين ومنتجاتهم وخدماتهم. يمكن تنظيم معارض وفعاليات تجارية لعرض منتجات المقاولين وزيادة وعي المستهلكين بما يتاح لهم

المراجع و المصادر

1) الكتب العربية :
- نسرين شريفي، مولود ديدان، سلسلة مباحث في القانون: حقوق الملكية الفكرية، دار بلقيس، الجزائر، 2014
- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006
- قشي سمير، التكوين المقاولاتي وأثره على نجاح المؤسسات الناشئة. دار الهدى للنشر2018
- بوعافية نادية، المرافقة المقاولاتية في الجزائر: واقع وآفاق. دار المعرفة 2019
- بن عيسى سمير، دور أجهزة دعم المقاولاتية في تنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر. دار المعرفة الجامعية2021
- سالمي فاطمة، الإطار القانوني لدعم المقاولاتية في الجزائر. دار الإبداع الجامعي2022
- بوكرمة سامي، النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر: الفرص والتحديات. الجزائر: دار الهدى2021
- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006

2) الكتب الاجنبية:
- Brahim allali, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE
- Isenberg, Daniel. (2011). The Entrepreneurship Ecosystem Strategy as a New Paradigm for Economic Policy: Principles for Cultivating Entrepreneurship. Babson Entrepreneurship Ecosystem Project, Babson College

3) المجلات:
- بوعزيز أحمد، "المقاولاتية كمحرك للنمو الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 8، (2020)
- "عبد القادر بن عتو، "دور المقاولاتية في تقليص الفوارق الجهوية"، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 4، (2019)
- خالد شلغوم، "التمويل المقاولاتي كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي"، مجلة التنمية والاستثمار، العدد 7، (2022(
- " مونية بوزيد، "المقاولة والاندماج الاجتماعي: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، العدد 10، (2020)
- "سمير قايدي، "المقاولاتية وتمكين الفئات الهشة"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 11، (2021).
- "علي بن نواري، "دور النظام البيئي المقاولاتي في دعم المؤسسات الناشئة"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 10، (2020)
- " عبد القادر خليف، "الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، (2021)
- "مراد زروقي، "المقاولاتية كآلية لتنمية الاقتصاد الوطني"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7، (2019)
- " فاطمة بوطرفة، "آليات تفعيل النظام المقاولاتي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، (2022)
- "راضية بلعربي، "ريادة الأعمال في ظل التحول الرقمي"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 9، (2021)
- بلقاسم زواوي، رفيقة بودية. (2020) النظام البيئي المقاولاتي كمدخل لتعزيز ريادة الأعمال في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 16

- غيات بوفلجة، استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021
- بن عبد الله أمينة. دور أجهزة الدعم في ترقية المقاولاتية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية، 2020.
- دحو فتيحة، مشاكل وآفاق نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية، 2021 .
- زرماني محمد، إشكالية التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في الجزائر. مجلة الدراسات المالية 2022.
- بلعربي أمين، محدودية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد2022
- جغام نادية، تقييم برامج التكوين الموجهة لرواد الأعمال. جامعة الجزائر 3.، 2020
- زروقي محمد، صعوبات الاستفادة من أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة. مجلة الإدارة العامة.2021
- بلحاج ليلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 2020
- بوشامة لطفي، البيروقراطية وأثرها على فعالية أجهزة دعم المقاولاتية. مجلة العلوم الاقتصادية2020

4) المداخلات العلمية:

- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،8-9 أفريل 2002، ص85.
- عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر: ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2014، المملكة العربية السعودية
- نبيل محمد شلبي، السمات الشخصية للمستثمر الصغير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة،المملكة العربية السعودية، 2004
- برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة : واقع حاضنات الأعمال التقنية فى الجزائر : و سبل تغييره على ضوء التجارة العالمية. عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال. الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية. 03- 04 ماي 2011. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص 06.
- بن قارة حنان، فعالية برامج التكوين والمرافقة للمقاولي

5) النصوص القانونية:

- قانون 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتعلق بقانون المالية 2020ج،ر عدد 01 صادر في 2020/01/05.
- المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 . ج.ر عدد 55، الصادرة في 2020/09/21
- القانون رقم 20 سنة 2018المؤرخ في 2018/04/17 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية ،العدد 32 الصادر في 2018/04/20
- المرسوم التنفيذي رقم 68/98 المؤرخ في 1998/02/21 يحدد القانون الاساسي للمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ج،ر .العدد11. الصادرة في 1998/03/01
- المرسوم التنفيذي 329/20 المؤرخ في 6 بيع الثاني 1442 الموافق ل 22 نوفمبر 2020 المعدل و المتمم للمرسوم 296/96

6) معلومات من الوكالة:

- معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الملاحق

PLAN D'AFFAIRES

Sommaire

	Page
1. Présentation des porteurs de projet	2
2. L'idée du projet	3
3. Le montage financier	4
4. L'entreprise	4
5. L'offre - la clientèle	4
6. L'environnement - la concurrence	5
7. Politique commerciale	6
8. La mise en œuvre du projet	6
9. L'activité	7
10. Montée en charge de l'activité	8
11. Les moyens à mettre en œuvre	9
12. L'organisation humaine	10
13. La sous-traitance	11
14. Les autres achats et charges externes	12
15. RESUME DE L'ETUDE ECONOMIQUE	13
1. Compte de résultat prévisionnel	14
2. Bilan prévisionnel	15

Personnes à contacter :

1- المورد بجهاز الحفر و معداته.
2- الموردين بالمادة الأولية مثل الأنابيب و المصافي.
3- الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمينات، المركز الوطني للسجل التجاري، الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.
4- الفلاحين الذين يملكون رخص حفر الآبار.

1. Présentation des porteurs de projet

Nom	
Prénom	
Adresse	مستغانم
CP / Ville	مستغانم
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Nom	
Prénom	
Adresse	
CP / Ville	
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Nom	
Prénom	
Adresse	
CP / Ville	
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Nom	
Prénom	
Adresse	
CP / Ville	
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Nom	
Prénom	
Adresse	
CP / Ville	
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Nom	
Prénom	
Adresse	
CP / Ville	
Tél.	
E-mail	
Date de naissance	
Lieu naissance	

Parcours professionnel et formation

1- شهادة مهندس دولة في الجيولوجيا تخصص الهيدروجيولوجيا

Raisons et motivations de la mise en place du projet

1- قلة مؤسسات حفر الآبار على مستوى الغرب الجزائري.

2- التخفيف على الفلاحين مشقة عناء البحث عن آلة الحفر لاسيما المالكين لرخص الحفر و المندمجين في برنامج دعم الدولة.
3- اعطاء توضيحات أكثر فيما يخص تواجد المياه و العمق و حتى نوعية المياه استنادا على خرائط جيولوجية و هيدوجيولوجية و سجل طبقات الحفر الاستطلاعي على موقع الحفر

Formations suivies dans le cadre du projet

1- تكوين (Formation TRIE) لمدة 03 أيام 2- تكوين (Formation CDE) لمدة 15 يوم

2. L'idée du projet

Description du projet

L'idée du projet	انشاء مؤسسة حفر الآبار

Les besoins auxquels le projet répond	1- حفر الآبار العادية و العميقة للفلاحين الذين لديهم رخص حفر الآبار 2- انجاز المشاريع القطاعية الذات صلة بالتزويد بالماء الشروب على مستوى البلديات ، الدوائر، المديريات مثل مديرية الري، المصالح الفلاحية ، الجزائرية للمياه و المستشفيات. 3- العمل على تحسين نوعية الآبار و تدفقها من خلال أجراء عمليات التطوير. 4- اعادة تأهيل الآبار القديمة من خلال زيادة عمقها أو تغيير نقطة الحفر وفقا للمعايير المعمول بها.

Les avantages concurrentiels du projet	1- اعداد تقارير من بداية الحفر إلى استخراج الماء تضم أخذ عينات من كل الطبقات و معاينتها بدقة لمعرفة ابعاد المصفاة التي يتم تركيبها (slot de crépine) و (type de crépine.) و ذلك لحماية المضخة و انهار البنية التحتية للبئر 2- تحديد نوعية المصفاة (type de crépine.) المراد تركيبها و انسجامها و تناسقها مع مكونات الطبقة الحاملة للمياه 3- الاستعانة بخرائط جيولوجية لموقع الحفر لمعرفة نوعية تكوينات الطبقات و الطبقات الحاملة للمياه.

Avancement du projet: les tâches déjà réalisées
1- تحرير فواتير العتاد المتحرك و الثابت 2- تصميم BP , Etude téchno-economique. 3- تكوين الملف.

Date de démarrage envisagée	اليوم/ الشهر/ 2025

3. Les montage financier

Les associés

	1	2	3
Nom Prénom			
Date naissance Lieu naissance Tél. Fonction / projet Emploi actuel	مستغانم Gérant		

	4	5	6
Nom Prénom			
Date naissance Lieu naissance Tél. Fonction / projet Emploi actuel			

Répartition du capital social et comptes courants

	Apports (en da)	%	Type d'apport (cash ou nature)
			cash
TOTAL Apports (1)			

Prêts, subventions, aides (à détailler)

	Financement demandé
Prêt à la création d'entreprise NESDA	
Crédit bancaire	
TOTAL Ressources externes (2)	

TOTAL Ressources (1) + (2)	

Besoins de financement inital

+ Investissements	
+ Créances clients	
- Dettes fournisseurs	
= Total besoin de financement initial	

4. L'entreprise

Forme juridique envisagée	
Gérant(s)	
Régime social des dirigeants	CASNOS

5. L'offre / la clientèle / étude de marché

Descriptif de l'offre, du service

1- حفر الآبار العميقة و العادية مع تجهيز البئر ووضخ المضخة

2- تحديد المستوى الثابت و الديناميكي لمكمن المياه قبل تركيب المضخة

3- إعطاء نصائح و توجيهات قبل و حفر البئر.

Positionnement de l'offre (/ concurrence)

1- الحفر العشوائي للآبار و بدون رخصة حفر

Perspectives de développement à moyen terme

1- توسعة المؤسسة باقتناء أجهزة و معدات أخرى بذات نفس الصلة.

La clientèle

Définition et cible de clientèle

1- الفلاحين الذين يملكون رخص حفر الآبار
2- أصحاب المشاريع المتعلقة بنوعية و جودة المياه مثل مصانع إنتاج المياه المعدنية و المشروبات الغازية.3- المؤسسات و السلطات العمومية مثل البلدية ، الدائرة، مديريات الري ، المصالح الفلاحية

Besoins et motivations

1- قلة المعرفة العلمية على أرض الواقع مقارنة مع ما لاحظته و توصلت إليه

2- قلة مؤسسات حفر الآبارعلى مستوى الغرب الجزائري.

3- الاستغناء تقريبا كل مؤسسات الحفر عن الحفر الدوراني واتباعها نظام الحفر بالمطرقة (forage au battage) مما أثر سلبا على الطبقات الحاملة و المخزنة للمياه الجوفية.

Comportement d'achat

1- الموردين بجهاز الحفر و الموردين بالمادة الأولية التي تتمثل في : الأنابيب الصلبة و أنابيب المصفاة و أكياس البنتونيت و الاسمنت.
2- عن طريق تحرير فواتير العتاد الثابت و المتحرك.
3- التقدير الكمي و النوعي للتأمينات و الضمان و الضرائب ...الخ

Segmentation de la clientèle

1- الفلاحين الذين يملكون رخص حفر الآبار

2- المؤسسات و السلطات العمومية مثل البلدية ، الدائرة، مديريات الري ، المصالح الفلاحية ، الجزائرية للمياه ، المستشفيات ... الخ
3- أصحاب المشاريع المتعلقة بتربية المائيات

6. L'environnement, la concurrence

L'environnement

Environnement géographique

1- بيئة يغلب عليها الطابع الفلاحي و الصناعي

Environnement démographique

1- كثافة سكانية معتبرة أغلبها يعاني من قلة المياه سواء مياه الشرب و مياه السقي

Le marché

Définition et localisation
1- الفلاحين الذين لديهم رخص حفر الآبار و الفلاحين المندمجين في الدعم 2- السلطات العمومية مثل : مريات الري، الفلاحة، الدوائر، البلديات، ...الخ

Caractéristiques du marché
الطلب على حفر الآبار في وتيرة تصاعدية خاصة في ظل الجفاف

La concurrence

Concurrence directe
المؤسسات في نفس النشاط

Concurrence indirecte
1- الحفر العشوائي دون مراعاة معايير الحفر المعمول بها.

Importance de la concurrence
1- معرفة ميول الناس إلى الحفر بالمطرقة و اعطائهم نظرة شاملة و واضحة حول ايجابيات و تقنيات الحفر الدوراني. 2- الحفر الدوراني يمكن أيضا من : - تحديد منسوب تدفق البئر بدقة (critique débit) حتى نتمكن من معرفة نوع المضخة - تحديد مستوى الديناميكي للماء أثناء الضخ و بعدددد الضخ (Niveau de rabattement) حتى لا تتأثر الآبار المجاورة لهذا البئر.

7. Politique commerciale

1. Publicité

Comment se faire connaître?
1- انشاء موقع على مواقع التواصل الاجتماعي 2- طباعة بطاقات زيارة (Les cartes visites) 3- اعلانات على مستوى مريات الري، الفلاحة، الدوائر، البلديات، ...الخ

Budget annuel de publicité	Exercice 1

Actions de publicité	Montant
Création site web	
Création des cartes de visite	
Total publicité exercice 1	

Budget publicité exercice 2	
Budget publicité exercice 3	

2. Prix

Politique tarifaire
Choix stratégique

يتم تحديد السعر على حسب عمق الأرضية

3. Produits

Politique produits/service
خدمة حفر الآبار

4. Ditribution

Politique de distribution
نشاط المؤسسة يكون على المستوى الوطني

8. La mise en œuvre du projet

Fonctionnement envisagé

Nombre de jours d'activité par an	
Horaires d'ouverture	
Jours de fermeture prévus	

Location

	Exercice 1	Exercice 2	Exercice 3
Loyer mensuel			
Charges locatives mensuelles			
Coût location / mois			

Descriptif du local, de l'emplacement

Surface totale	50
dont surface de vente	
dont réserves	

Pourquoi avoir choisi cet emplacement?	
	قلة آلات الحفر في هذه المناطق

9. L'activité

Prévisions de chiffres d'affaires — Exercice 1

Famille de produits N°1 :	حفر الآبار و تهيئتها

Mois	Quantités prévues par mois	Prix de vente prévu	CAHT mensuel
1			
2			
3			
4			
5			
TOTAL			

Famille de produits N°2 :	

Mois	Quantités prévues par mois	Prix de vente prévu	CAHT mensuel
1			
2			
3			
4			
5			
TOTAL			

Famille de produits N°3 :	

Mois	Quantités prévues par mois	Prix de vente prévu	CAHT mensuel
1			
2			
3			
4			
5			
6			
TOTAL			

9. L'activité (suite)

Prévisions de chiffre d'affaires Exercice 1

Famille de produits N°4 :	

Mois	Quantités prévues par mois	Prix de vente prévu	CAHT mensuel
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
TOTAL			

Récapitulatif du chiffre d'affaires annuel Exercice 1

Famille de produit	CAHT
حفر الآبار و تهيئتها	
TOTAL CHIFFRE D'AFFAIRES ANNEE 1	

Délai moyen de règlement clients (en jours)	2	jours

Justification des hypothèses retenues
Quantités vendues
حسب الطلب
Prix de vente
حسب عمق الأرضية

10. Montée en charge de l'activité

Progression du chiffre d'affaires

Famille de produit	% progression Exercice 2	CA Exercice 2	% progression Exercice 3	CA Exercice 3
حفر الآبار و تهيئتها			%	
TOTAL CHIFFRE D'AFFAIRES				

11. Les moyens à mettre en œuvre

Les investissements

Exercice 1

Frais d'établissement	Montant
Frais d'immatriculation, registres,…(1)	

Les investissements mobiliers

Description	Mois acquis.	Montant
EQUIPEMENTS		
Total (2)		

Les investissements immobiliers

Description	Mois acquis.	Montant
Total (3)		

Les autres investissements

Description	Mois acquis.	Montant
FONDS DE ROULEMENT		
ASSURANCE		
FRAIS DE TRANSIT		
Total (4)		

Le dépôt de caution

Description	Mois acquis.	Montant
		- DA
Total (5)		- DA

Total investissements (1) + (2) + (3) + (4) + (5)	

Prévisions d'investissement

Types d'acquisition	Exercice 1	Exercice 2	Exercice 3
Frais d'établissement Aménagements mobiliers Aménagts immobiliers Autres immobilisations Caution			
Total			

12. L'organisation humaine

Nombre d'emplois prévus :	2

Comment allez-vous recruter les salariés?

حسب خبرة العامل و المستوى التعليمي

أن يكون مسجل على مستوى الوكالة المحلية للتشغيل)ANEM(

Quelle est la fonction des salariés recrutés?
عامل على آلة الحفر و مساعده

Quel est le profil des salariés recrutés (compétences, expérience, diplôme…)?
التكوين على آلة الحفر

Charges de personnel Exercice 1

Fonction	Mois d'embauche	Salaire brut mensuel	Taux charges patronales	Charges de personnel
Salarié 1 Salarié 2 Salarié 3				
Sous-total				
Porteur(s) de projet				
Total				

Charges de personnel Exercice 2

Fonction	Mois d'embauche	Salaire brut mensuel	Taux charges patronales	Charge de personnel
Salarié 1				
Salarié 2				
Salarié 3				
Sous-total				
Porteur(s) de projet				
Total				

Charges de personnel Exercice 3

Fonction	Mois d'embauche	Salaire brut mensuel	Taux charges patronales	Charge de personnel
Salarié 1				
Salarié 2				
Salarié 3				
Sous-total				
Porteur(s) de projet				
Total				

13. La sous-traitance

Les achats de sous-traitance — Exercice 1

Libellé sous-traitance	Quantité	Prix unitaire d'achat HT	Prix total HT
Total Sous-traitance ex. 1			- DA

Sous-traitance ex. 2	

14. Les autres achats & services extérieurs

	Désignation	Montant Exercice 1	Montant Exercice 2	Montant Exercice 3
Autres achats	Produits d'entretien			
	Electricité			
	Eau			
	Fournitures de bureau			
	Petit équipement			
Serv. extérieurs	Loyer			
	Charges locatives			
	Assurances			
Autres serv.	Honoraires comptabilité			
extérieurs	Publicité -			

communication			
Téléphone			
Affranchissement			
Frais bancaires			
Transport			
Autres			
Autres			
TOTAL			

Les impôts et taxes

Désignation	Montant Exercice 1	Montant Exercice 2	Montant Exercice 3
Taxe professionnelle Taxe apprentissage Autres taxes			
TOTAL			

Les dotations aux amortissements (en linéaire)

Immobilisations	Durée amort.	Brut année1	Exercice 1	Exercice 2	Exercice 3
Frais d'établissement Aménagements mobiliers Aménagts immobiliers Autres immobilisations					
Total					

15. Résumé de l'étude économique

1. Compte de résultat prévisionnel

	Exercice 1	%	Exercice 2	%	Exercice 3
Chiffres d'affaires net					
Sous-traitance					
Marge brute					
Autres achats					
Services extérieurs					
Autres services extérieurs					
*** Total consommations externes					

Valeur ajoutée					
Impôts et taxes Salaires du personnel Rémunération Dirigeants Dotations aux amortissements					
Résultat d'exploitation					
Charges financières					
Impôt sur les Sociétés					
Résultat net					

B. Bilan prévisionnel

	Ex. 0	Ex. 1	Ex. 2	Ex. 3
ACTIF (valeurs nettes) besoins				
Immobilisations incorporelles Immobilisations corporelles Immobilisations financières Trésorerie - besoin en fonds de roulement				
TOTAL ACTIF	8 396 995,56 DA	9 521 591,77 DA	20 700 370,94 DA	36 093 227,48 DA

PASSIF ressources				
Capital social Résultat de l'exercice Réserves TOTAL CAPITAUX PROPRES TOTAL DETTES				
TOTAL PASSIF				

VAN - DR

	EX.1	EX.2	EX.3	Total
CF				
CF actualisés				
CF actualisés cumulés				

VAN	

DR	